

السيد الأمين العام:

"٢٠" من "٦٠".

معالي رئيس المجلس:

"٢٠" من "٦٠"، أمامي الاقتراح الآخر وهو

تشكيل اللجنة، هل يرى المجلس تشكيل لجنة؟

إذن وتشكل اللجنة. هل يوافق المجلس على

الاسماء التي ذكرها الاخ ابو عصام؟ أمامي

إقتراح اللجنة من السادة طاهر المصري، توفيق

كريشان، طه الهياهي، حمزه منصور،

عبدالرؤف الروابدة، رئيس لجنة الشؤون

العربية والدولية ورئيس لجنة الشؤون

الفلسطينية، هل يوافق المجلس على هذه

الاسماء؟ إذن تشكل اللجنة من السادة

المذكورين. أرفع الجلسة وشكراً لكم.

وقضية الزراعة، وانتهينا باقتراحات صوت

عليها كما انتهينا الى تشكيل لجنة لتنسب لنا

إقتراحات معينة، هذا عرف تم في المجلس.

معالي رئيس المجلس:

يا دكتور هذا هو النظام الموجود، ما عندنا غير

هذا النظام، لكن مع هذا الاقتراحين الموجودات

يحكمهم رأي المجلس، خلوا المجلس يحكي رأيه

في هذين الاقتراحين. وإذا تريدوا النظام أرفع

الجلسة ونخلص.

دعوني أطرح أولاً هل يرغب المجلس في طرح

الاقتراحات تباعاً التي وردت من الزملاء، من

يرغب يرفع يده؟ عد الاصوات السيد الأمين

العام.

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هابل السرور

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية والعشرون

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامه الثاني عشر المنعقدة في ٣- ذو القعدة - ١٤١٧ الموافق ١٢/٣/١٩٩٧ ميلاديه.

العدد (٢١)

الجلد (٣٤)
صلحة

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١- طلب معذره مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين المحترم.

٢- الكتب الواردة:

١- كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (١٢٨) تاريخ ١٩٩٧/٣/٢، والمتضمن مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥، المعاد من مجلس الاعيان.

٢- كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكالة رقم (١٤٤٠) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٩٧.

٤- قرارات اللجان:-

١. قرار لجنة الترفيه والثقافة والشباب رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/٣/٤، والمتضمن مشروع قانون ١٩

جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧.

هكذا من الأصل

٢. قرار اللجنة الماليه والاقتصاديه رقم (٥) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون الغاء قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٩٧.
٣. قرار اللجنة الاداريه رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٣/٩، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون سلطة اقليم العقبة لسنة ١٩٩٧.
٤. استكمال البحث في قرار اللجنة الماليه والاقتصاديه رقم (٤) تاريخ ١٩٩٧/٢/١٦، والمتضمن مشروع قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦ اعتبارا من الماده (٨٨).
٥. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمه.
- عينت يوم السبت الموافق ١٩٩٧/٣/١٦.

محضر الجلسة

- في تمام الساعه (العاشره) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٧/٣/١٢ ميلادي.
- عقد مجلس النواب جلسته (الحادية والعشرين) من الدوره (الحاديه الرابعه) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور) وسماحه الشيخ عبد الباقي جمو وحضور امين عام مجلس النواب الدكتور (محمد المصالحه).
- وتغيب بأجازه من الاعضاء الساده: لا احد.
- وتغيب بمعذره من الاعضاء: معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء الساده: دولة السيد عبد الكريم الكباريتي ومعالي الدكتور محمد ابو عليم والسيد توجان فيصل ومعالي الدكتور عبد المجيد العزام ومعالي الدكتور صالح ارشيدات والسيد علي الثنطي ومعالي المهندس منصور بن طريف.
- وحضر من الحكومة:-
- ١- معالي الدكتور عبد الله النصور: وزير التعليم العالي.
 - ٢- معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.
 - ٣- معالي المهندس عبد الهادي المجالي: وزير الاشغال العامه والاسكان.
 - ٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير العدل.
 - ٥- معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.
- ٦- معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
 - ٧- معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير لصناعه والتجارة.
 - ٨- معالي الدكتور عبد الرزاق طيبشات: وزير الشؤون البلديه والقرويه والبيئة.
 - ٩- معالي الدكتور عارف البطاينه: وزير الصحه.
 - ١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه.
 - ١١- معالي الدكتور هاشم الدباس: وزير الطاقه والثروه المعدنيه.
 - ١٢- معالي السيد محمد الذويب: وزير دوله للشؤون البرلمانيه.
 - ١٣- معالي السيد هشام التل: وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء.
 - ١٤- معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التميمه الاجتماعيه.
 - ١٥- معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين.
 - ١٦- معالي الدكتور عبد الحافظ الشخايبه: وزير العمل.
 - ١٧- معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دوله.
 - ١٨- معالي الدكتور احمد القضاء: وزير الثقافه.
 - ١٩- معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعه.
 - ٢٠- معالي السيد محمود الهويمل: وزير دوله.

هكذا من الأصل

- ٢١- معالي السيد محمد داوديه: وزير الشباب.
٢٢- معالي السيد محمد عوده: نجات: وزير
دولة.
٢٣- معالي السيد مروان عوض: وزير
المالية.
٢٤- معالي الدكتور كمال ناصر: وزير التنمية
الادارية.
وحضر من الامانة العامة السادة: نذير عطيات،
علي الحسبان، محمد الرديني، غسان النجداوي.
معالي رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين لم تطول الاستراحة تعود
الى استئناف الجلسة، السيد الامين العام جدول
الاعمال.
السيد الامين العام:
بسم الله الرحمن الرحيم
١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.
معالي رئيس المجلس:
يعني؟ يعنى.
السيد الامين العام:
تلاوة الاجازات الاعتذار.
١- طلب معذره مقدم من معالي النائب الدكتور
محمد عضوب الزين المحترم.

معالي رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة النائب
المحترم؟
الجميع: موافقون.
السيد الامين العام:
٣- الكتب الواردة:

١- كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم
(١٢٨) تاريخ ١٩٩٧/٣/٢، والمتضمن مشروع
قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة
١٩٩٥، المعاد من مجلس الاعيان.

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الاعيان

الرقم م ق/٢٨/١٢٨

الموافق ١٩٩٧/٣/٢.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم م ق/٢٨/٤٠٢
تاريخ ١٩٩٦/٢/١٧.

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من
الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ
١٩٩٧/٣/١ الموافق على (مشروع قانون
الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥)
كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض
التعديلات عليه.

ابعث لمعاليكم مشروع القانون المذكور اعلاه
كما اقره مجلس الاعيان، راجيا معاليكم الاطلاع
 واجراء المقتضى.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان
على مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين لسنة ١٩٩٥

- المادة (١) شطب عبارة (لسنة ١٩٩٦) والاستعاضة عنها بعبارة (لسنة ١٩٩٧).
المادة (٣) فقرة (ب) اعادة صياغتها على النحو التالي:-
ب- للوزير بناءً على تسبيب المجلس إنشاء فروع للاتحاد في المحافظات
وفي اي منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد
منطقة اختصاص عمل الفرع وفقاً لقرار انشائه.
المادة (٧) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع اضافته عبارة (ومجالس
ادارة الاتحادات النوعية) بعد عبارة (مجموعة أعضاء مجالس ادارة
الفروع) الواردة في مطلعها.
المادة (٩) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.
المادة (١٦) فقرة (ج) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.
المادة (١٧) فقرة (هـ) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة.
المادة (٢١) فقرة (أ) اعادة صياغة عبارة (مع مراعاة الفقرة ب) الواردة فيها
لتصبح (مع مراعاة الفقرتين (ب) و (د))
واضافة فقرة جديدة الى المادة (٢١) برقم (د) على النحو
التالي:-
د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الأردن لغايات الفقرة
(ب) من هذه المادة شخصية اعتبارية مستقلة وله أن
يقاضي ويقاضى بموجبها ويمثلها رئيس مجلس ادارة الفرع
وتنتهي هذه الشخصية بانتهاء الغاية التي انشئت من
اجلها.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس:

الزملاء كما سبق وتذكرون بأن هذا القانون قد توفقت في مجلس النواب واصدر مجلس النواب قراره في هذا الموضوع، احبل الى مجلس الاعيان والان يعود من مجلس الاعيان متضمنا بعض التعديلات التي اقترحها السادة اعضاء مجلس الاعيان والامر لكم فيما يتعلق بهذا القانون، الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي: شكرا معالي الرئيس. حسب المادة (٧٥) من النظام الداخلي فأنتي اقترح اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال وخاصة وان هناك فروق كبيرة بين ما اقتره مجلس الاعيان وما اقتره المجلس الكريم في وقت سابق وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الامر لكم السادة الزملاء، الاستاذ هاني.

السيد هاني مصالحة: شكرا معالي الرئيس. اثني على كلام زميلي الاستاذ حاتم الغزاوي واضيف سندا لاحكام المادة (٦٧/ب) من النظام الداخلي:

يجوز للمجلس الكريم ان ينظر بهذا القانون بصفة مستعجلة وان يناقشه في هذا اليوم وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين: شكرا معالي الرئيس انا مع وجهة نظر الاخوان بالاستعجال لكن حقيقة لما تأتيني مادة من الاعيان تقول موافقه

عليها كما وردت من الحكومة والقانون ليس امامنا حتى نناقشه ولا يستطيع النائب ان يميز بين ما اقتره وبين ما اقتره الاعيان.

معالي رئيس المجلس: استاذ خليل ما دام المجلس قد وافق على البحث فيه الان فندخل فيه والى ان نصل الى هذه النقطة ان استطعنا ان نجلبها كان به، وان عجزنا عن اجلائها فلها حديث آخر، تفضل سليمان السعد.

السيد سليمان السعد: شكرا معالي الرئيس. فقط ارجو ان لا ننسىنا الدخول في هذا الموضوع ما يستجد من اعمال لان هناك قضايا لا بد من ذكرها في هذا المجلس الكريم وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا يا سيدي، ما يستجد من اعمال انت تعرف ويعرفها الزملاء نتكلم فيها في اول الجلسة لكن عندنا مجموعة قوانين مستعجلة ولا بد من انتهائها قبل نهاية هذه الدورة التي شارفت على الانتهاء. رجائي للزملاء لاهمية هذه القوانين ان نعطيها الوقت وخاصة ان جلستنا تأخرت هذا اليوم. دكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا معالي الرئيس.

نحن على وشك ان تنتهي هذه الدورة، هناك اسئلة وجهت من (٩٧/٩٦/٩٥/٩٤) ولم تأتي الى المجلس، اظن ان هذا فيه مخالفة في النظام الداخلي. انا ارجو ان تخصص جلسة اذا كانت في الجلسة القادمة او جلسته خاصة لاستعراض على الاقل اهم الاسئلة التي لم تأتي، ومن حق النائب اللي سأل سؤاله ان يتلقى عليه جواب. انا

قرار مجلس الاعيان:

موافقه مع شطب عبارة لسنة (١٩٩٦) والاستعاضه عنها بعبارة لسنة (١٩٩٧).

معالي رئيس المجلس:

يوافق المجلس على هذا؟ موافقه.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

المادة ٣: موافقه.

قرار مجلس الاعيان:

موافقه كما وردت من مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد: شكرا معالي الرئيس.

المادة (٣) ليست كما قال الاخ المقرر، وهنا يوجد تعديل على الفقرة (ب):

ب- للوزير بناء على تنسيب المجلس انشاء فروع للاتحاد في المحافظات وفي أي منطقة في المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقا لقرار اتشائه.

هذا قرار مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس:

قرار مجلس الاعيان المعروض امامكم، الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي الرئيس انا مع الاستعجال في دراسة هذا القانون ولكن اتمني ان ندرس المادة التي اقترها مجلس النواب، ليست بين يدينا اما التعديل فهو بين يدينا. اتمني على المقرر ان يقرأ المادة كما اقترها مجلس النواب حتى نرى الفرق بين الاثنين وشكرا سيدي الرئيس.

سألت سؤال عن أسس الاحالة على التقاعد المبكر لدى العسكريين وانا اعتقد ان هذا سؤال مهم ولم اتلقى عليه جواب.

معالي رئيس المجلس: دكتور الحقيقة اذا رغبتم ان تستمر جلسات مجلس النواب الى نهاية الدورة وانا ما عندي مشكلة والموضوع يتعلق بكم هذه واحدة.

ثانيا: الاسئلة التي ترد الى مجلس النواب اعتقد ان الامانة العامة تبلغ الزملاء مباشرة، ولكن هذا لا يعني عن عرضها على المجلس لسماع رأي الزميل النائب امام المجلس في هذا الموضوع وعرضها حق، لكن سنحاول ان نستثمر الوقت المتبقي ما امكن في سبيل انجاز اكبر ما يمكن انجاز من خلال هذه الفترة القصيرة، سنرى ماذا يمكن ان نعمل في موضوع الاسئلة، دكتور بسام، نقطة نظام دكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: شكرا معالي الرئيس. حقيقة بنفس الموضوع الذي اثاره الدكتور بسام، المشكله الحقيقيه ليست في مجرد عرضها تحت اللقبه هنا، المشكله ان كثيرا من الاسئلة لم يأتي عليها جواب من الحكومة بعد، وهذه مخالفه صريحه للنظام وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، السيد المقرر. السيد جميل الحشوش مقرر اللجنة الزراعيه والمياه.

ماده ١:

قرار مجلس النواب:

شطب عبارة لسنة (١٩٩٥) والاستعاضه عنها بعبارة لسنة (١٩٩٦).

هذا من الأهل

معالي رئيس المجلس:

انتم ترغبون في قراءة المادة كما اقراها مجلس النواب، قرار مجلس النواب بين يديك استاذ جميل؟

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

ب- ينشأ للاتحاد فرع في كل محافظة، وللوزير بناء على تنسيب المجلس انشاء فروع له في سائر انحاء المملكة وذلك حسب مقتضيات الحاجة وتحدد منطقة اختصاص عمل الفرع وفقا لقرار انشاءه.

معالي رئيس المجلس: الدكتور نادر ابو الشعر.

الدكتور نادر ابو الشعر:

حقيقة لا توجد هناك فوارق جذرية بين القرارين او الاقتراحين، مجلس النواب قال تنشأ في جميع المحافظات اما التعديل الذي ادخله مجلس الاعيان فانهم يقولون:

للوزير بناء على تنسيب المجلس انشاء فروع للاتحاد في المحافظات والالوية الى اخره.

الحقيقة لا توجد هناك فوارق جذرية ولنا اعتقد ان التعديل او المقترح الذي ادخل من مجلس الاعيان هو تعديل جيد واطلب الموافقة عليه.

معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي كانت المادة في الاصل توجب ان ينشأ فرع الاتحاد في المحافظات كانت توجب الاجراء الوحيد الذي عمله مجلس الاعيان ان

جعله جوازيا لانه اذا افترضنا انهم في المحافظة استقالوا ولا يريدوا ان يعملوا اتحاد لان هذا عمل تطوعي لا يجوز للقانون ان يلزم يقول ينشأ مادام ما في احد حايب ينشأ وهو عمل تطوعي وتصويب الاعيان صحيح وهو ليس جذريا هذا هو التصويب الوحيد على انه اذا اردتم المادة موجوده سيدي الرئيس ويمكن ان يقرأها معالي الوزير للزراعة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

الواقع هذه اللام التي نختلف عليها دائما هي ليست للتخير انما هي للاختصاص أي ان هذا العمل هو من اختصاص الوزير عليه ان ينفذ ولو لم ترد كلمة يجب او على، للوزير أي من اختصاص الوزير، ولذلك لا فرق بين ما وافق عليه مجلس النواب وما وافق عليه مجلس الاعيان ولذلك اقترح ان نوافق على تعديل مجلس الاعيان حتى نستمر.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة: شكرا معالي الرئيس

الحقيقة مثل ما تفضل معالي وزير التعليم العالي ان في الاساس كان وجوب انشاء اتحادات في كل محافظة وبما ان الاتحاد طوعي بمعنى حرية الاختيار للزراعيين في الانضمام للاتحاد تبقى وجود تنسيب من الوزير وقناعة المجلس في تشكيل هذا الاتحاد اصبح ضروري التعديل الموجود من الاعيان منطقي وينسجم مع الواقع خاصة وقد يحدث ان ما في ناس يتقدم لهذه العضوية الاختيارية في لواء من الالوية او

هناك اعضاء بعدد عضوية المجلس فكيف يكون القانون ملزما في هذه الحالة هذا القانون اعطي التخيير انه اذا نسب المجلس فالوزير يصدر امره فقط ولا يوجد فرق جوهري حقيقة يستحق ان نتوقف عنده اطلاقا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد:

شكرا معالي الرئيس.

انا مقتنع الان برأي مجلس الاعيان ولكن ماذا قد وضع معالي ابو زهير بان هذا الاتحاد اصبح طوعيا فلماذا نجعل للحكومة دورا في تحديد اعمالها؟ فمن هنا انا اقترح ان نصر على قرار مجلس النواب وعلى المجلس فتح فروع في كل المحافظات والالوية تخفيفا على الناس وحتى لا يكون هيمنة للحكومة على اتحاد المزارعين وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على قرار مجلس الاعيان؟

واضح انها اكثرية، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

المادة ٧:

موافقة بعد اضافة العبارة التالية: رؤساء الاتحادات النوعية بعد عبارة مجموع اعضاء مجالس ادارة الفروع الواردة في مطلع المادة.

قرار مجلس الاعيان:

المادة (٧) الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع اضافة عبارة (ومجالس ادارة

محافظه من المحافظات فتبقى ضمن الدراسة الواقعية والشروط الطوعية لانضمام المزارعين لتنظيم معين، تعديل مجلس الاعيان اعتقد ينسجم مع روح القانون وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لك، الاستاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي معالي الرئيس كنت ساوفاق على المادة كما وردت من مجلس الاعيان بعد ان بررتها الحكومة فانا ضدها مش دائما للعدالة مجلس النواب عندما قرر الاجبار على انشاء فروع في كل محافظة هو للعدالة بين الناس ماذا لو ان مجلس ادارة الاتحاد لم ينسب انشاء فرع في محافظة معان وقال معان تتبع للكرك واصبح مركز الفرع في الكرك يشتمل محافظات الجنوب أي جهد واي كلفة سيتحملها الفلاح والمزارع للوصول الى مركز الاتحاد ومع ذلك وتسجيلا في محاضر المجلس اريد ان اثبت هذا الكلام واعود لاؤيد المادة كما وردت من مجلس الاعيان وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لك، الدكتور النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

شكرا لمعالي الزميل انه ايد اقتراح مجلس الاعيان وانا اود ان اؤيد تأييده ولكن لاسباب مختلفة ان الاتحاد العام اصبح تطوعيا محضا ليس للحكومة ولا لاي حكومة شأن على الاطلاق وكان الطرح في مجلس الاعيان انه اذا افترضنا ان المجلس قد استقال برمته ولم يكن

هكذا من الأصل

الاتحادات النوعية بعد عبارة (مجموعة اعضاء مجالس ادارة الفروع) الوارد في مطلعها.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس؟ موافقه.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب.

المادة ٩:

موافقه مع حذف كلمة تحديد والاستعاضه عنها بكلمة وتحدد.

قرار مجلس الاعيان:

المادة ٩:

الموافقه عليها كما وردت من الحكومه.

معالي رئيس المجلس: الامر لكم، موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

المادة (١٦) فقره (ج):

موافقه مع اضافة عبارة بما يتفق احكام الشريعة الاسلاميه الى اخرها.

قرار مجلس الاعيان:

المادة (١٦) فقره (ج):

الموافقه عليها كما وردت من الحكومه.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليمان البعد.

السيد سليمان السعد: شكرا معالي الرئيس

الاصل ان تبني الحكومه قراراتها على قرارات

الحكومات السابقه ولا تبدأ من الصفر دائما الا

تذكرون ان حكومه السيد مضى بدران كانت قد

تمهنت في هذا المجلس ان تكون القوانين

المستقبله متفقه مع الشريعة الاسلاميه فنهدم قرار حكومه سابقه ونبدأ من الصفر.
ثانيا: نحن بلد اسلامي ونحن دستورنا ماده الثانيه فيه:

دين الدوله الرسمي الاسلام.

ثم ان الدستور كذلك يقول:

المصدر الرئيسي للقوانين الشريعة الاسلاميه.

فكيف نهدم شيء بنته حكومات سابقه وينص

عليه الدستور وتنص عليه القوانين وتوجهات

الحكومه فلا ادري كيف يوافق مجلس النواب

على حذف هذا البند وهو التعامل مع الشريعة

الاسلاميه في كل قوانيننا الاثنيه والمستقبله والتي

بين ايدينا وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس:

قرار مجلس الاعيان اطرحه على المجلس، هل

يوافق المجلس؟ واضح انها موافقه.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

المادة (١٧) فقره (هـ)

موافقه كما وردت مع اضافة عبارة بما يتفق

احكام الشريعة الاسلاميه الى اخر الفقره (هـ).

قرار مجلس الاعيان:

المادة (١٧) فقره (هـ).

الموافقه عليها كما وردت من الحكومه.

معالي رئيس المجلس: قرار مجلس الاعيان

مطروح على المجلس الكريم؟ موافقه.

السيد المقرر:

قرار مجلس النواب:

الماده (٢١) فقره (أ):

موافقه كما وردت من الحكومه

قرار مجلس الاعيان:

الماده (٢١) فقره (أ) اعادة صياغة عبارة (مع

مراعاة الفقره ب) الواردة فيها لتصبح (مع

مراعاة الفقرتين (ب) و (د))

واضافة فقره جديده الى ماده (٢١) برقم (د)

على النحو التالي:-

د- يكون لفرع الاتحاد في منطقة وادي الاردن

لغايات الفقره (ب) من هذه الماده شخصيه

اعتباريه مستقله وله ان يقاضي ويقاضى

بموجبها ويمثلها رئيس مجلس ادارة الفرع

وتنتهي هذه الشخصيه بانتهاء الغايه التي انشئت

من اجلها.

معالي رئيس المجلس: اطرح اولا الفقره (أ)

قرار مجلس الاعيان هل يوافق المجلس؟ موافقه

اطرح الفقره (د) التي اضافها مجلس الاعيان

على المجلس الكريم، الاستاذ خليل.

السيد خليل حدادين: مجرد سؤال وانا مش فاهم

لماذا اعطيت هذه الميزه فقط لفرع الاتحاد في

وادي الاردن مش باقي المملكه، استفسار فقط.

معالي رئيس المجلس: الدكتور النصور.

معالي وزير التعليم العالي: اولا: الاتحاد العام

في منطقة وادي الاردن ينظمه قانون وهو

موجود له حقوق وعليه التزامات في قضايا

ماليه وفي قروض طويله عريضه، قصته معقده

خالص.

الان هذا القانون سوف يلحق اتحاد المزارعين

في وادي الاردن بالاتحاد العام ولكن سيبقى فرع

الوادي مسؤولا عن ديونه ومشاكله السابقه ولا

يحملها للاتحاد الجديد، فالشخصيه الاعتباريه

حصرا حتى تنتهي قضيه الديون فلذلك تعديل

الاعيان صحيح ونرجو اقراره وشكرا.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ موافقه.

التعديلات ككل؟ موافقه.

شكرا استاذ جميل، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٢- كتاب معالي رئيس الوزراء بالوكاله رقم

(١٤٤٠) تاريخ ١٩٩٧/٢/٢٦، والمتضمن

مشروع قانون معدل لقانون صندوق الاسكان

العسكري لسنة ١٩٩٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ق م ٦-١٤٤٠

التاريخ ١٩٩٧-١٠-١٤

الموافق ١٩٩٧-٢-٢٦

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم ب (٢٠٠) نسخه من مشروع

(قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

لسنة ١٩٩٧) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء

في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/٢/٤، مع

الاسباب الموجبه له رجاء احالته الى مجلس

النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء بالوكاله

هكذا من الأصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧

قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٩٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي ومطراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-
اولا : بالغاء تعريف كل من الكلمات التالية والاستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي :-

المدير : مدير مؤسسة الاسكان العسكرية في القيادة العامة .
المشترك : كل ضابط رفع من رتبة ضابط صف واختار الاستمرار في الصندوق وكل ضابط صف او فرد او موظف في القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني تكون خدماته خاضعة للتقاعد .

المستفيد : زوج او زوجة المشترك واولاده ووالداه ان كانا محتاجين ولا معيل لهما سواء .

ثانيا : باضافة التعريف التالي الى آخرها :-
الخدمة الفعلية : الخدمة العسكرية الخاضعة للتقاعد سواء في القوات المسلحة او الامن العام او الدفاع المدني او المخابرات العامة .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٨ -

يتألف المجلس الاعلى على النحو التالي :-

- أ- رئيس هيئة الاركان المشتركة رئيسا
- ب- مساعد رئيس الاركان للإدارة عضوا
- ج- المساعد للإدارة في الامن العام عضوا
- د- مدير فرع الإدارة في دائرة المخابرات العامة عضوا
- هـ- المساعد للإدارة في مديرية الدفاع المدني عضوا
- و- مدير مؤسسة الاسكان العسكرية عضوا
- ز- مدير القضاء العسكري عضوا
- ح- ثلاثة ضباط يعينهم رئيس هيئة الاركان المشتركة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

ويسمى رئيس هيئة الاركان المشتركة احد ضباط مديرية مؤسسة الاسكان العسكرية امين سر المجلس .

المادة ٤- يلغى نص المادة (١١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١١ -

يمارس المدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

- أ- تطبيق السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
- ب- الاشراف على الجهاز التنفيذي للصندوق والمستخدمين فيه .
- ج- الاشراف على الامور المالية والادارية المتعلقة بالصندوق .
- د- وضع مشروع موازنة الصندوق وتقديمه للمجلس .

هكذا من الأصل

- هـ- اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق .
و- ممارسة أي صلاحيات ومسؤوليات أخرى يفوضها اليه المجلس الاعلى او
ينص عليها هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٢-

يتولى ضباط وضباط صف وافراد مديرية مؤسسة الاسكان العسكرية مهام
الجهاز التنفيذي للصندوق .

المادة ٦- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (دينار واحد)
الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ديناران) .

المادة ٧- تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (ويوقف اقتطاع بدل
الاشتراك عند احالة المشترك على التقاعد او انتهاء خدمته لاي سبب من
الاسباب) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (ويستمر دفع بدل الاشتراك
عند احالة المشترك على التقاعد او استحقاقه لراتب تقاعد) .

المادة ٨- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي :-

- ب - ١- اذا انتهت الخدمة الفعلية لاي مشترك قبل اتمامه المدة المبينة في
الفقرة (أ) من هذه المادة فزود اليه المبالغ التي دفعها كبديل اشتراك .
٢- اذا انتهت الخدمة الفعلية لاي مشترك بعد مضي المدة المبينة في
الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض فيستمر
اشتراكه في الصندوق والانتفاع من اهدافه اذا ابدى رغبته في ذلك

بمسورة سمية حسن سنة واحدة من تاريخ انتهاء خدمته وحينئذ

في هذه الحالة استرداد المبالغ التي استوفيت منه ويستمر في دفع
بدل الاشتراك الشهري المقرر وتنزل جميع هذه الاشتراكات من
المبلغ المطلوب منه للصندوق في حالة حصوله على القرض .

٣- اذا انتهت الخدمة الفعلية للمشارك بعد مضي المدة المقررة المنصوص
عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وقبل حصوله على القرض ولم
يرغب بالاستمرار في الانتفاع من اهداف الصندوق واعماله فتزد
له الاشتراكات التي دفعها على ان يوقع على اقرار خطي بذلك .

المادة ٩- تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (٣) التالية اليها:-

٣- يستثنى من الشروط المنصوص عليها في البند (أ) من الفقرة (١) من هذه
المادة المستفيد من ورثة المشارك الذي يتوفى اثناء الخدمة لاي سبب آخر
شريطة ان لا يكون قد استرد الاشتراكات من الصندوق .

المادة ١٠- يلغى نص المادة (١٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٧-

يفقد المشارك حقه في القرض اذا رمح او سرح من الخدمة لارتكابه جنايه او
جنحة مما يحرمه من حقوقه التقاعدية بموجب احكام قوانين التقاعد المعمول بها
في المملكة .

المادة ١١- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه
بالنص التالي :-

ب- يدفع القرض الذي خصص لاي مشترك على قسطين متساويين يتحدد
موعده دفع كل منهما وفقا لمرحلة انجاز العمل اذا كان القرض قد خصص

هكذا من الأصل

لإقامة دار سكن له على أن يتم البناء خلال مدة لا تزيد على سنتين من تاريخ تسليمه القسط الأول .

المادة ١٢- تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي على الوجه التالي :-

أولاً: بإلغاء عبارة (أو رهن) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ج) منها وإعادة ترقيم الفقرات (د) ، (هـ) ، (و) الواردة فيها لتصبح (ج) ، (د) ، (هـ) على التوالي .

المادة ١٣- يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣-

أ- لا يحق للمشارك الحصول إلا على قرض واحد من الصندوق .

ب- على الرغم مما ورد في هذا القانون يعتبر المشارك من حصل على دار سكن من مشروع اسكان ابو نصير الحكومي بموجب الاتفاقية الموقعة بين مدير مؤسسة الاسكان العسكرية ومؤسسة الاسكان بتاريخ ١٩٨٨/٣/٥ أو حصل على مثل تلك الدار من أي مشروع اسكاني حكومي آخر انه قد استفاد من الصندوق وانتفع من مشاريعه وأهدافه وتطبق عليه الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

ج- ١- إذا حصل أحد الزوجين على دار للسكن أو على قرض من الصندوق وكانا مشتركين فيه والزوجة قائمة فيفقده الآخر الحق في الانتفاع من مشاريع الصندوق الاسكانية .

٢- إذا انتهت الزوجة بالطلاق البائن يبتونه كبرى أو إذا توفي أحدهما فيحق للآخر الاستفادة من الانتفاع من مشاريع الصندوق وقروضه إذا لم يكن قد استرد اشتراكاته فيه .

الاسباب المرجحة

لمشروع القانون المعدل لقانون صندوق الاسكان العسكري

١- منذ صدور قانون صندوق الاسكان العسكري سنة ١٩٧٩ اظهرت الحاجة ضرورة تعديل بعض الاحكام الواردة فيه لتواكب التطورات التي حدثت خلال هذه المدة ولتتماشى مع الاوضاع القائمة حالياً ومن بينها تحديد جهة الاشراف الاداري على الصندوق ، وكذلك توفير الاجراءات والاحكام المناسبة لعمل الصندوق مما يحول دون تباين الاجتهاد في تفسير نصوص القانون من جهة، ولزيادة قدرة الصندوق على تقديم القروض الى المشتركين فيه لتحقيق الغاية التي انشئ الصندوق من اجلها .

ب- وان اهم المبادئ التي تناولها التعديل تلخص فيما يلي :-

- ١- تعريف نوع الخدمة التي تحتسب للاستفادة من قروض الصندوق وهي الخدمة الخاضعة للتقاعد .
- ٢- توفير الرعاية لمصالح المشتركين في الصندوق بحيث يقتصر فقد المشارك لحقه في القرض في الحالات التي يرتكب فيها المشارك جنابة أو جنحة تخرمه من حقوقه التقاعدية .
- ٣- زيادة بدل الاشتراك الشهري من دينار الى دينارين لزيادة قدرة الصندوق المالية وبالتالي تقديم القروض الى اكبر عدد من المستفيدين .
- ٤- جعل تقديم القروض للمستفيدين في بعض الحالات على قسطين بدلاً من ثلاثة اقساط وفي ذلك تخفيف للاجراءات .
- ٥- اضافة كل من يتوفى وهو على رأس عمله لغاية الاستفادة ورثته من بعده من قروض الصندوق دون الاشتراط ان تكون الرفاه على مستوى العمليات الحربية فقط .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: الاستاذ هاني مصالحة.

السيد هاني مصالحة: شكرا معالي الرئيس
الواقع اقترح احالة هذا القانون للجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد: شكرا معالي الرئيس

الاصل عندما تكون هناك تعديلات على

القوانين، الاصل ان تراعى جميع الثغرات التي

تكون في القانون. هناك ثغره لم يسدها هذا

المشروع المعروض علينا هناك شكاي من

المتقاعدين العسكريين:-

اولا: ان هذا القانون لا يشمل جميع المتقاعدين.

معالي رئيس المجلس:

شيخ سليمان نحن لا نبحث في صلب القانون.

السيد سليمان السعد: يا سيدي انا اقول لك لماذا

أطلب برد هذا القانون وما هي المبررات.

معالي رئيس المجلس: يعني انت تطالب برد

القانون؟

السيد سليمان السعد: هذا القانون لا يسد جميع

الثغرات لان القانون اللي المعمول به لا يشمل

جميع المتقاعدين وانما هم فقط من سنة (١٩٧٦)

الى هذا الوقت.

ثانيا: لا يشمل جميع المتقاعدين العسكريين الذين

احيلوا على التقاعد بسبب احالتهم الى اللجان

الطبية، يعني اذا كنت قد أصبت او خرجت من

القوات المسلحة بسبب علة ما لا تستفيد من

صندوق التقاعد العسكري او صندوق الاسكان

العسكري وهذا خلل واضح. لان الذي يخرج

بسبب علة بلجنة طبية بالاصل ان يراعى اكثر

من غيره للجهد الذي بذله في خدمته العسكرية.

ولما لم يكن هذا في مشروع هذا القانون وانا

اطالب برد هذا القانون الى الحكومة لتراعي هذه

الثغرات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عمارين.

الدكتور نزيه عمارين: شكرا سيدي.

الحقيقة انا اتفق مع الزميل سليمان بخصوص

الجزء الاول من اعتراضه على هذا القانون بأن

هناك المنات من قدامى العسكريين المتقاعدين

والذين هم غير مشمولين بصندوق الاسكان

العسكري. ولذلك سيدي اطالب ايضا بانصاف

هذه الفئة وهي ليست قليلة ورد القانون ليشتمل

على مائه تصنف هؤلاء الناس وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد العزيز.

السيد عبد العزيز جبر: من الحق الذي لا مراء

فيه ان الموضوع يحتاج الى شرح وتوضيح

اكثر، وما دام القانون معروض علينا انا اقترح

ان يحال الى اللجنة المختصة لتبدي رأيها فيه

ولتستدعي اصحاب الشكاوي والذين يشكون من

نقص هذا القانون هذا هو الحق وارجو ان يصار

اليه وشكرا.

معالي رئيس المجلس: اطرح اولا رد القانون،

من مع رد القانون؟ لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتراح باحالته الى اللجنة الماليه

والاقتصاديه من منع هذا؟ اغلبه باحالته الى

اللجنة الماليه والاقتصاديه، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤- قرارات اللجان:-

١. قرار لجنة التربيه والثقافه والشباب رقم (٣)

تاريخ ١٩٩٧/٣/٤، والمتضمن مشروع قانون

جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام استاذ عبد

العزيز.

السيد عبد العزيز جبر: شكرا معالي الرئيس.

انا اريد الحقيقه ان ابدي وجهة نظري في الماده

(٦١): يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس

تقريراً مفصلاً عن كل موضوع انتهت اللجنة

من دراسته وقررت عرضه على المجلس وعلى

رئيس المجلس ان يدرج اللجان في جدول اعمال

المجلس وفق ترتيب وصولها مع اعطاء الاولويه

للمشاريع المستعجله.

انا ارجو ان ابين معالي الرئيس لجنة فلسطين

قدمت تقريرين بناء على هذه الفقره، ارجو ان

تدرج هذه التقارير حسب وصولها مع اني انظر

الى هذا التقرير الذي امامنا جاء بعد تقريرين

مقدمين من لجنة فلسطين. ارجو ان يراعى

معالي الرئيس هذا الترتيب ونحن نرى انه

اعطاء الاولويه للمشاريع المستعجله معطى

للائيس لكن ارجو انصاف هذه اللجنة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي كل التقدير

لجهد لجنة فلسطين وانا اطلمت على التقارير

وتقارير تحظى بكل التقدير للجهد الكبير الذي

وضع في هذه التقارير، فهو جهد مشكور منك

ومن زملائك. لكن جيمنا نقدر ان هناك تقارير

تأتي من اللجان المختلفه من المجلس منها ما هو

متعلق في القوانين وقضايا اخرى، وفي هذه

الجلسات التي شارفت على الانتهاء نحاول ما

امكن انجازها. اعدك بانني اجهد لعله نستطيع ان

نتدبر الامر فيما تبقى لنا. لكن جامعة آل البيت

وضعها يستدعي ان يصدر هذا القانون بشكل

مستعجل جدا لقضايا تتعلق بإدارة الجامعه

وتتعلق ان لديها خريجين هذا العام وكلهم يقدر

وضع اصدار قانون الجامعه. دكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: بسم الله الرحمن

الرحيم.

شكرا معالي الرئيس.

مع تقديري الحقيقه للحاجه الماسه للاستعجال في

قانون جامعة آل البيت لكن سبق ان تقدمت

الحكومة بطلب استعجال لقانون التعليم العالي

وقانون الجامعات ولا ادري لماذا تأخر؟ مع ان

تقديم ذلك القانون يسهل علينا ان نعود الى

تعديلات هنا بعد ان يقر هذا القانون، فنحن الان

نتمسك بطرف الخيط او بقصه فرعيه ونترك

الاصل. ولذلك اقترحي المحدد انه ينبغي ان

يدرس قانون الجامعات وقانون التعليم العالي

وكلها اليها صفة الاستعجال، اكرر مع ضرورة

الاستعجال بقانون جامعة آل البيت وشكرا.

معالي رئيس المجلس:

املنا بالله يا سيدي ان يعطينا القدرة ان ننجز

اقصى ما نستطيع انجازها، بفضل السيد المقرر.

الدكتور فرح الرضوي مقرر لجنة التربيه

والثقافه والشباب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اجتمعت لجنة التربيه والثقافه والشباب لمجلس

هكذا من الأهل

النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٧/٣/٤
لبحث مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة
١٩٩٧ برئاسة رئيسها معالي السيد نادر
الظهيرات وبحضور مقررها سعادة الدكتور فرح
الربضي، وبحضور اصحاب المعالي والسعادة
السادة اعضاء اللجنة:
م. عبد الهادي المجالي، د. ابراهيم زيد
الكيلائي، محمد داوديه، محمد الذويب، د. فوزي
الطعيمة، د. عبد المجيد الاقطش.
وحضر الاجتماع معالي الدكتور عبد الله النصور
وزير التعليم العالي، وسعادة الدكتور محمد
عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت.
وقررت اللجنة بعد دراسته مشروع القانون
الموافق عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء
التعديلات التالي:
المادة (٨): موافقة بعد:
- الفقرة (ج): اجراء التصحيح اللغوي التالي:
- شطب كلمة (الغاوها) والاستعاضة عنها بكلمة
(الغاتها).
- الفقرة (ك): شطب عبارة (رئيس الجامعة)
السارده آخرها والاستعاضة عنها بكلمة
(الرئيس).
المادة (١١): موافقة بعد:
- شطب عبارة (وهو أمر الصرف فيها) الواردة
في مطلع المادة.
- الفقرة (د) شطب كلمة (مع) والاستعاضة عنها
بحرف (و).
المادة (١٦): موافقة بعد:

- الفقرة (١/أ) شطب كلمة (كما) والاستعاضة
عنها بحرف (و).
- الفقرة (د) شطب عبارة (لحاجات المستقبل)
والاستعاضة عنها بكلمة (للمستقبل).
المادة (١٩): موافقة بعد:
الفقرة (أ) اعادة صياغة العبارة التالية (تسيب
الرئيس وتوصية من اللجنة) لتصبح (توصيه من
اللجنة وتسيب من الرئيس).
المادة (٢٣): موافقة بعد:
الفقرة (ب) شطب كلمة (اسبوع) والاستعاضة
عنها بكلمة (اسبوعين).
المادة (٢٥): موافقة بعد:
الفقرة (ب) اعادة صياغة العبارة التالية (وفي
حالة كونهم غير اردنيين يقسمون اليمين التالية
امام الرئيس) لتصبح بالنص التالي (اما غير
الاردنيين فيقسمون امام الرئيس اليمين التالية):
وعليه توصي اللجنة للمجلس الكريم بالمواقفه
على قرارها.
امين عام مجلس النواب لجنة التربية والثقافة
د. محمد مصالحة والشباب لمجلس النواب
الاسباب الموجبه
لمشروع قانون جامعة آل البيت
تنفيذاً للرغبة الملكية السامية بتأسيس جامعة آل
البيت فقد صدرت الارادة الملكية السامية بتشكيل
لجنة ملكية مهمتها اتخاذ الاجراءات الكفيلة
بتأسيس الجامعة واتخاذ القرارات اللازمة لذلك.
وقد باشرت الجامعة نشاطها تحت اشراف اللجنة

الملكية ومجلس التعليم العالي، وكانت تتولى
ادارة شؤونها وتسيير اعمالها بالاستناد الى
مجموعة التشريعات السارية على الجامعة
الاردنية بقرارات وتعليمات صادرة عن اللجنة
الملكية.
ولتحقيق الاستقرار القانوني وتنظيم امور
الجامعة بشكل تشريعي فقد تم اعداد مشروع
القانون المرفق والذي يؤكد على خصوصية
الجامعة كجامعة اسلامية عالمية وبذات الوقت
تنظيم شؤونها الادارية والقانونية والاكاديمية
وفقا للتواعد والاجراءات المنصوص عليها في
قانوني التعليم العالي والجامعات الاردنية
والمعمول بهما.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون جامعة آل
البيت رقم (١) لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.
قرار اللجنة.

موافقة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الرؤوف
الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده: اقترح اعفاء
المقرر من قراءة المواد وان يتلو رقمها ثم
يجري الحوار حولها.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في
هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم
تدل القرينة على ذلك:
الجامعة: جامعة آل البيت.
اللجنة: اللجنة الملكية للجامعة.
الرئيس: رئيس الجامعة.
المجلس: مجلس التعليم العالي.
مجلس الجامعة: المجلس المشكل بموجب المادة
(١٤) من هذا القانون.
العميد: عميد الكلية او عميد النشاط الجامعي.
المدير: مدير أي معهد او مركز او وحدة من
وحدات الجامعة.
الكلية: أي كلية من كليات الجامعة.
المعهد: أي معهد من معاهد الجامعة.
المركز: أي مركز من مراكز الجامعة.
القسم: أي قسم أكاديمي من اقسام الجامعة.
العاملون في الجامعة: الاشخاص المتفرغون
للعمل في الجامعة بما في ذلك اعضاء هيئة
التدريس والمحاضرون ومساعدو التدريس
والبحث ومدرسو اللغات والموظفون
والمستخدمون.
الحرم الجامعي: المباني والاراضي والحدائق
والساحات ومرافق الخدمات التابعة للجامعة
المخصصة لاعمالها ونشاطاتها سواء ما وقع
منها في مقر الجامعة او خارجه.
قرار اللجنة:

المادة (٢) موافقة.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

هكذا من الأصل

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣)

تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسه وطنيه للتعليم العالي ذات اهداف علميه اسلاميه عالميه تسمى جامعة آل البيت ويكون مقرها محافظة المفرق ولها ان تنشئ فروعاً ومراكز ومكاتب لها داخل المملكة وخارجها.

قرار اللجنة

المادة (٣) موافقه.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده: سيدي الرئيس فقط ان تنظر الى اليسار انا فقط لدي سؤال لا اعتراض لدي على هذه المادة الصياغة:

تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسه وطنيه، هل في الاردن مؤسسه ليست وطنيه؟ ثانياً: الا ما كانت سريه.

السؤال الثاني: هل هي جامعه رسميه ام اهليه؟ ان كانت رسميه فهي تخضع لعلاقتها بمجلس التعليم العالي باسلوب وان كانت اهليه فهي تخضع باسلوب اخر.

انا اريد ان يفسر هذا النص غير المسبوق هل يعني أن الجامعة جامعه رسميه ام إنها ليست جامعه رسميه بمعنى انها جامعه اهليه، انا فقط احب ان افهم ولا اعتراض لدي.

((وهنا ترأس النائب الاول لرئيس المجلس

سماعة للشيخ عبد الباقي جمو الجلسة))

سماعة نائب رئيس المجلس: معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي هذا القانون هو قانون من قوانين الجامعات، فهي احدى الجامعات التي تنطوي تحت مجلس التعليم العالي شأنها شأن أي جامعة اخرى. ولا يناقض هذا القول انها ذات اهداف اسلاميه وذات اهداف عالميه فهي جامعة رسميه وهي منظومه تحت قانون للتعليم العالي وقانون الجامعات، وكل هذا القانون كما بحثت لجنة الترييه والتعليم في هذا المجلس الكريم منسجمة مع ذلك القانونيين وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني: شكرا سماعة الرئيس.

للحقيقة المادة (٢) من قانون الجامعة الاردنية على اساس تفسير كلمة وطنيه تبدأ كما يلي:

الجامعة الاردنية مؤسسه وطنيه للتعليم العالي. فكلية مؤسسه وطنيه للتعليم العالي استعملت مع الجامعات الاردنية، من اجل ذلك انسجاما مع قوانين الجامعات والتعليم العالي وضعت هذه الكلمة كما يبدو لي وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: شكرا، الدكتور عبد الله العكايله.

الدكتور عبد الله العكايله: شكرا سماعة الرئيس.

هذه الجملة مره اخرى اثرت يوم ناقشنا الجامعة للتطبيق في البقاء ومره اخرى هذا الخطأ خطأ تاريخي وارد في مؤسساتنا العلميه للتعليم العالي أي للجامعات، عباره مؤسسه وطنيه لا تصرف

عمليا ولا قانونيا ولا اداريا بمدلولاً يعطي خصوصية لهذه المؤسسه هل هي قطاع عام ام خاص؟ ولذلك اقترحنا يومها ان يقال.

تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية مؤسسه للتعليم العالي.

لا داعي لقول وطنيه لان كلمة وطنيه كل مؤسسه في هذا الوطن وطنيه، خاصه كانت ام عامه.

مره اخرى هل هذه الجامعة مؤسسه عامه؟ بمعنى ان الاساتذه فيها اذا انتقل الى موقع حكومي تحسب خدماته واذا انتقل الى مجلس النواب يستقبل هذه عبارات ذكرناها في المره

الماضييه نرجو ان لا يتكرر الخطأ مرة ثالثة ورابعه اذا ما انشئت جامعات اخرى في المستقبل انا اقبل ان يقال: تؤسس في المملكة

الاردنية الهاشمية مؤسسه للتعليم العالي ذات اهداف كذا تسمى جامعة آل البيت. وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس:

قبل ما اعطي كلمة لصاحب الدور ارجو ان نراعي عدم اعاده ما قاله نائب، الاعاده تضيق الوقت، اما يويد النائب الذي ابدى رأياً يتفق مع رأيه او يتحدث بموضوع او اقتراح يختلف عن اقتراح النائب المتكلم، اما ان يكرر ما قيل قبل ان نتكلم فهذا تضيق للوقت.

الدكتور نادر ابو الشعر: شكرا سماعة الرئيس حقيقة سأتكلم بهذا الاتجاه على مؤسسه وطنيه، واقترح زياده كلمة رسميه بعد وطنيه، حتى تتسجم مع هذا القانون والذي بمواده المتتابعه، واذا اخذنا للماده (٢٦) فإنه بذلك تكون هناك

توزيع لحصص الجامعات الرسميه من الرسوم الجمركيه وهي مضمنه في الماده (٢٦) في بند (٥، ٧) وتكون الماده: حصه الجامعة من الرسوم الجمركيه والرسوم الاضافيه واي رسوم اخرى تفرض لحساب الجامعات الرسميه.

واذا كانت هذه الجامعة جامعه رسميه فلها منحه سنويه تخصص للجامعة في الموازنه العامه من الدوله لذلك اقترح سيدي الرئيس ان تضاف كلمة رسميه بعد مؤسسه وطنيه وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: شكرا، السيد المقرر.

السيد المقرر:

سيدي هذه التسميه جاءت انسجاما مع قانون الجامعات الاردنيه، الماده الرابعه من قانون الجامعات الاردنيه تنص كما يلي:-

الجامعة: مؤسسه وطنيه للتعليم العالي والبحث العلمي تهدف الى. ونحن عندما وضعنا كلمة وطنيه انما ننسجم مع قانون الجامعات الاردنيه وريثما يعدل هذا النظام ممكن تعديل هذه التسميه انما انسجاما مع القانون العام للجامعات الاردنيه وضعت هذه الكلمه.

سماعة نائب رئيس المجلس: يعني تتبع الخطأ لانه سبق، معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده: شكرا جزيلا سيدي الرئيس.

اولاً: انا اوافق على الماده كما وردت، واعتراضي سيدي الرئيس هو للتثبيت في المحاضر ان هذا النص المخطوء قد ورد في قانون الجامعة الاردنيه وقد ادى الى ان يرفع

هكذا من الأهل

رئيسها في مرحلة ما دعوى امام محكمة العدل العليا يطالب فيها بالجمع بين راتبه وراتب التقاعد باعتباره المؤسسة الوطنية ليست مؤسسه رسميه، وصدر قرار محكمة العدل العليا ان الجامعه الاردنيه مؤسسه رسميه حكوميه فلا يجوز الجمع بين راتبها وراتب التقاعد.

فهو تعبير مخطوء درجنا عليه فيه وكانت ولكني اوضحت رأيي وشكرا سيدي الرئيس.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور العمارين. الدكتور نزيه عمارين:

شكرا سيدي الرئيس الحقيقه ما وددت ان ابينه قد تعرض اليه الزميل معالي الدكتور نادر ان كلمة وطنيه قد تعني خاصه وقد تعني رسميه، والثني على اقتراحه باضافة كلمة وطنيه رسميه، سوف تعطي المطلوب وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد الله اخو ارشيد.

السيد عبد الله اخو ارشيد: شكرا سماعة الرئيس

مع تقديري لكافة الملاحظات التي ابداهها اصحاب المعالي والسعادة الزملاء التي ارجو ان اذكر بان هذه الجامعه ذات خصوصيه خاصه، وهي بقانونها تعطي صفتها الذاتيه، اما ان نقول انها وطنيه فانا مع الزملاء بانه يجب ان نكتب رسميه، السبب كما تفضل الزميل لان هناك احكام راح تطبق على الجامعه وقد ورد في الماده الثانيه في التعريفات مجلس التعليم العالي اذن هي تخضع وترتبط برغم اللجنه الملكيه برئاسة سيدي سمو الامير الحسن، الا انها تخضع

في كافة اجراءاتها الى اشراف مجلس التعليم العالي فلذلك اضافة كلمة رسميه انا معها وابقاء الماده كما هي مع مراعاة خصوصيه هذه الجامعه التي هي عالميه اكثر منها جامعه اردنيه محضه وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: نقطه نظام ابو عصام

السيد عبد الرؤوف الروابده:

فقط لانها وردت معلومه ليست صحيحه في هذه الجلسه ووظيفتي ان اصححها، قانون جامعه البقاء التطبيقيه كما اقره هذا المجلس الكريم قال في مادته الثالثه مفيدا ما ذهبت اليه الحكومه:-

تنشأ في المملكه جامعه رسميه تسمى جامعه البقاء التطبيقيه وشكرا سيدي الرئيس.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: شكرا سماعة للرئيس.

الحقيقه نحن بامكاننا ان نخرج من هذا الاشكال ولا داعي ان نقلد ما ورد في قانون الجامعات الذي يحتاج الى تعديل كما هو معلوم، والقانون بين يدي المجلس الكريم، لذلك كما فعلنا في

جامعه البقاء اقترح ان نجعل النص هنا: مؤسسه رسميه للتعليم العالي او مؤسسه عامه للتعليم العالي.

ولا داعي لان نضع نص نحن متفقون على خطأ وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: اعتقد انه تكلمنا حول هذا الموضوع اكثر من اللازم واصبحت الكلمات مكرره وليس هناك جديد، ولذلك هناك اقتراح شطب كلمة وطنيه وايضا كلمة

رسميه، معالي ابو زهير.

معالي وزير التعليم العالي:

نحن نوافق على اضافة كلمة رسميه ولا مانع من ذلك، ولم نتعهد غير ذلك، وقد ذكرت في مداخلتني ذلك مؤسسه وطنيه للتعليم العالي وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس:

مؤسسه وطنيه رسميه، من يوافق على هذا؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٤)

للجامعه شخصيه اعتباريه مستقله ماليا واداريا، ولها ان تقاضي وان تقاضى بهذه الصفه، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض، وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات وغيرها بشرط ان لا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الاصلي الذي انشئت من اجله ولها ان تتيب عنها في الاجراءات القضائيه او الناشئه عن اعمالها المحامي العام المدني، او أي محام تعينه لهذه الغايه.

قرار اللجنه

الماده (٤) موافقه.

سماعة نائب رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٥)

تهدف الجامعه الى خدمة المجتمع الاردني

والمجتمعات الاسلاميه والمجتمع الانساني بالوسائل الممكنه واهمها:

ا- تأهيل الطالب في علوم الدين والدنيا تأهيلا متوازنا وتدريبه على الافاده من مصادر المعرفه الاسلاميه والمنهج العلمي ليكون قادر على ابراز الصوره الحقيقيه للاسلام من حيث كونه طريقه حياة ومنهج عمل.

ب- تأهيل الطالب في معرفه اللغة العربيه ولغات الشعوب الاسلاميه واللغات الاخرى لاتاحة الفرصه له للافاده المباشره من المعارف المدونه بهذه اللغات، ولتكون سيله للاتصال مع العالم.

ج- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليه وخاصة البحوث المتخصصه في شؤون العلم في شؤون العالم الاسلامي.

د- توفير الاطار العلمي للتقريب ما بين اتباع المذاهب الاسلاميه وتعزيز قيم الحوار مع اهل الاديان والحضارات الاخرى، حتى تكون الجامعه صرحا للتجديد والاجتهاد وذلك بما تنتجه من احترام لحرية التفكير والتعبير وشمول النظره.

هـ- توثيق الروابط مع الجهات والمجامع والهيئات العلميه الاسلاميه والعالميه.

و- تنمية الشعور بالانتماء الى الحضاره الاسلاميه وقيمها والتعرف على تراثها وانجازاتها والتعريف بهما بما في ذلك العمل على رقي الاداب والفنون وتقدم العلوم لدى المسلمين والسعي لاعادة ربط العلوم باصولها

هكذا من الأفضل

الاسلاميه.

ز- بناء قدرات علميه متخصصه وتطويرها لتكون في خدمة المجتمعات الانسانيه عامه والمجتمع الاردني ومجتمعات العالم الاسلامي خاصه.

قرار اللجنة:

الماده (٥) موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٦)

اللغة العربيه هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ومراكزها العلميه ولمجلس الجامعة ان يقرر استعمال لغة اخرى للتدريس مادة او اكثر عندما تقتضي الضروره ذلك.

قرار اللجنة

الماده (٦) موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٧)

أ- للجامعة لجنة ملكيه مؤلفه من (١٨) عضوا من ذوي الرأي والخبره يكون من بينهم عشرة على الاقل من الاردنيين ويكون الرئيس عضوا في اللجنة بحكم منصبه.

ب- يعين الملك اعضاء اللجنة وهو الذي يقبلهم ويقبل استقالاتهم.

ج- يكون سمو ولي العهد رئيسا للجنة الملكيه وتنتخب اللجنة نائبا لرئيسها من بين اعضائها.

د- يكون تعيين عضو اللجنة لمدته اربع سنوات قابل للتجديد.

قرار اللجنة

الماده (٧): موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٨)

تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات المحدده في هذا القانون والانتظمه الصادره بمقتضاه وخاصه ما يلي.

أ- رسم السياسه العامه للجامعة بما يحقق رفع مستوي التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها.

ب- دعم استقلال الجامعة العلميه والاداري والمالي واتخاذ جميع الوسائل المؤديه الى رفع شأنها وتمكينها من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها.

ج- المساهمه في تأمين الموارد الماليه للجامعة وتنظيم استثمار اموالها.

د- مناقشة التقرير السنوي المقدم من رئيس الجامعة.

هـ- مناقشة مشروع موازنة الجامعة.

و- التوصيه للمجلس بانشاء الكليات الجامعيه والمعاهد والمراكز العلميه، وحقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبالغاء تلك الحقوق كليا او جزئيا وذلك في ضوء الحاجات المتغيره.

ز- التنسيب للمجلس بعدد الطلبة الاردنيين والاجانب المطلوب قبولهم في الجامعة لكل عام جامعي واسمن قبولهم والرسوم الجامعيه

المستوفاه منهم.

ح- التنسيب للمجلس بمنح العاملين في الجامعة أي علاوات تراها ضروريه لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والفاوها.

ط- التنسيب للمجلس بالموافقه على قبول الهيئات والتبرعات والهدايا والوقف والتمنح من الجهات الخارجيه.

ي- مناقشة اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي بين الجامعة والمؤسسات والهيئات والمنظمات الاسلاميه والاجنبيه والاقليميه والدوليه والتوصيه الى المجلس بالموافقه عليها.

ك- التوصيه للمجلس بتعيين نواب الرئيس والمعماء ومديري المعاهد بناء على تنسيب من رئيس الجامعة.

ل- مناقشة مشاريع القوانين والانتظمه الخاصه بالجامعة ورفعها الى الجهات المختصة.

قرار اللجنة

الماده (٨) موافقه بعد:

- الفقرة (ح): اجراء التصحيح اللغوي التالي: شطب كلمة (الفاوها) والاستعاضه عنها بكلمة (الغائتها).

الفقره (ك): شطب عبارة (رئيس الجامعة) الواردة اخرها والاستعاضه عنها بكلمة (الرئيس).

سماحة نائب رئيس المجلس:

موافقه؟ موافقه.

الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: ارجو ان يصوت على المواد فقره فقره والا لا يمكن ان يتابع النة

عشر او ثمن فقرات لنقول موافقه على جميع الفقرات، وبالتالي ارجو ان يصوت عليها فقره فقره وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: ارجو من الاخوان ان انبه لان الخطأ لا يختلف بين ان تكون الكلمه مكتوبه او مرفوضه، الفقره سلسله فقره والفقره هي فقره في الماده بكسر الفاء، واذا قرر المجلس قراءة فقره فقره فيجب ان تقرأ.

اولا: ارجو ان لا يتكلم أي واحد الا بأذن.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (٩)

أ- يجوز للجنة ان تفوض بعض صلاحياتها بقرار منها الى رئيسها او الى اللجان المنبثقه عنها من اعضائها بما في ذلك الامور الماليه.

ب- يجوز لاي من المجالس المشكله بموجب احكام هذا القانون ان يفوض بعض صلاحياته بقرار منه الى أي من اللجان المنبثقه عنه من اعضائه بما في ذلك الامور الماليه.

قرار اللجنة

الماده (٩) موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الفقره (أ) موافقه؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (١٠)

أ- يشترط في الرئيس ان يكون اردنيا برتبة الاستاذيه.

هكذا من الأهل

ب- مدة رئاسة الرئيس (٤) سنوات قابلة للتجديد لمره واحده فقط.

قرار اللجنة

المادة (١٠) موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الفقره (أ) موافقه؟ موافقه.

الفقره (ب) موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

الماده كما وردت في المشروع

الماده (١١)

رئيس الجامعة مسؤولا عن ادارة شؤونها، وهو أمر الصرف فيها ويمارس المسؤوليات والصلاحيات المنوطه به وفق لاحكام هذا القانون بما في ذلك:

أ- ادارة شؤون الجامعة العلميه والتعليميه والاداريه والماليه وغيرها واتخاذ التدابير اللازمه لتنفيذ العمل وفقا لاحكام هذا القانون والانظمه والتعليمات والقرارات الصادره بمقتضاه.

ب- تمثيل الجامعة امام جميع الجهات والسلطات والهيئات والاشخاص وتوقيع العقود والاتفاقيات الخاصه بها.

ج- دعوة مجلس الجامعة الى الاعتقاد ورئاسة اجتماعاته والاشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها.

د- تقديم تقرير الى اللجنة في نهاية كل سنه جامعيه عن اداء الجامعة وشؤونها المختلفه مع أي اقتراحات يراها مناسبه.

هـ- تنفيذ موازنة الجامعة واصدار اوامر الصرف الخاصه بالمصروفات الجامعيه وفقا للانظمه الماليه الصادره بمقتضى هذا القانون.

و- تعليق الدراسه كليا او جزئيا في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى انها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، وإذا زادت مدة تعليق الدراسه على اسبوعين فان على الرئيس عرض الامر على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في هذا الاجراء.

ز- أي صلاحيات اخرى منصوص عليها في الانظمه الصادره بموجب هذا القانون.

قرار اللجنة:

الماده (١١)

موافقه بعد:

- شطب عبارة (وهو أمر الصرف فيها) الواردة في مطلع الماده.

- الفقره (د) شطب كلمة مع والاستعاضه عنها بحرف (و).

سماحة نائب رئيس المجلس: الماده (١١) موافقه مع التعديل الوارد في اللجنة، الاستاذ العكور.

السيد عبد الرحيم العكور: سماحة الرئيس، انا فقط لاستفسار اللجنة لماذا شطب (وهو أمر الصرف فيها)؟

سماحة نائب رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر:

لانها سوف ترد في مكان اخر، ان الامور الماليه وارده في مكان اخر.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الدكتور الكيلاني.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني: (هـ) وارد تنظيم موازنة الجامعة واصدار اوامر الصرف الخاصه بالمصروفات الجامعيه، ولانها وارده فيها شطبناها لا يكون تكرار في مطلع الماده والقانون ليس فيه لغو هذا هو السبب.

سماحة نائب رئيس المجلس: هذا ليجب عليه الدكتور سامحك الله، الاستاذ سمير الحبائشه.

السيد سمير الحبائشه: الفقره (و) (تعليق الدراسه كليا او جزئيا في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى انها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، وإذا زادت مدة تعليق الدراسه على اسبوعين يدعي.

انا اعتقد ان لا يعطى رئيس الجامعة هذا الحق اكثر من ثلاثة ايام، لا اقهم ان يقرر رئيس الجامعة وقف التدريس لمدة اسبوعين بقرار شخصي، انا اقترحي ان يعطى للرئيس هذا الحق لمدة ثلاث ايام وبعد ذلك يستدعى مجلس الجامعة لاطالة المده اسبوعين. امر اعتقد انه يتطلب ان يتخذ القرار مجلس الجامعة وليس رئيس الجامعة شكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النصور

معالي وزير التعليم العالي: هذه مدة تعليق الدراسه كما يعلم معالي الزميل سمير موجوده في قوانين الجامعات وللانصاف انها ليست كلها اسبوعين، ولكن لا نذكر حالة واحده عقلت فيها الدراسه بقرار من رئيس الجامعة الا في حالة

القضايا الكبرى (حرب) وشيء من هذا النوع. احيانا قد يتعذر دعوة المجلس للانعقاد في حالة طارئه، وهذه لا تستعمل بأغراق ولا عمرها استعملت على ما نذكر يعني خليبها مده تحوطيه ان شاء الله ما يكون عمره ظروف طارئه تحول دون استمرار الدراسه هذا هو المقصود.

سماحة نائب رئيس المجلس: الاستاذ سمير الحبائشه.

السيد سمير الحبائشه: شكرا مع وجاهة ما تفضل فيه معالي وزير التعليم العالي انا اعتقد هذه مسألة اجتهادية، انا اعرف حالات معالي ابو زهير، ان رئيس الجامعة قد كاد ان يعلق الدراسه في الجامعة بلا سبب وجيه يعني تقديره الشخصي انه يجب ان يعلق الدراسه لأن أمر ما سيأتي.

لذلك انا مع تقليص هذا الامر وخصوصا ان قوانين الجامعات قوانين مختلفه على قاعدة استقلاليه الجامعات يعني لا يربطنا للقياس في قانون اخر ان نقيس عليه للقانون الذي بين ايدينا، انا اعتقد ان ثلاث ايام فتره كافيه حتى نقرر هيئه اذا ما كان من الواجب ان تزداد فترة تعليق الدراسه في الجامعة.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا سماحة الشيخ انا اعتقد ان هذا النص مناسب لان ادخال القضييه في يومين او ثلاثة هذا نوع من البيروقراطيه فيما يتعلق بالعمل الاداري في الجامعة، نحن لا نتخيل واحد يوضع رئيس جامعه وهو ليس

هكذا من الرجل

حريصا على دراسته، وإذا كان هناك حالات شاذة وقعت أو تقع فهذه تقدر بقدرها، اسبوع أو اسبوعين الحقيقة أن الظروف تتحكم في الموضوع ظروف سيول أو تلوج أو ظروف معينة، حتى في النهاية ولو كانت مسئلة فلا اظن أن أي واحد مسؤول الا وهناك من مسؤول عنه حتى الجامعات الخاصة هي تابعة للتعليم العالي ويمكن مساءله أي رئيس جامعه اذا كان تصرف عنده ناتجة تعطيل الدراسة التي هي سبب غير منطقي هناك اتحادات للطلبة موجوده في الجامعات ايضا بترز هذا الامر، هناك صحافه تراقب هذا الامر، هناك نواب يمكن ان يراقبو هذا الامر فلا يجوز ان نحصر القضية اذا كان هناك سلوك غير طبيعي، انا اظن ان هذا النص مناسب.

سماحة نائب رئيس المجلس: معالي ابو عصام السيد عبد الرؤوف الروابده: سيدي نقطة نظام اقترح قفل باب النقاش فداشبع بحثا حتى اتخم والامر واضح وشكرا سيدي الرئيس.

سماحة نائب رئيس المجلس: هناك اقتراح بتقليص الاسبوعين الى ثلاثة ايام من معالي الاستاذ الحباشنه من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (٧) من (٤٧).

سماحة نائب رئيس المجلس: من مع قرار اللجنه؟ اغليه.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع

الماده (١٢)

١- يعاون الرئيس نائبا او اكثر يقوم بالأعمال والصلاحيات التي يكلفه الرئيس القيام بها.

ب- يشترط فيمن يعين نائبا للرئيس ان يكون برتبة الاستاذيه.

ج- يعين نواب الرئيس بقرار من المجلس بناء على توصية من اللجنه وتنسب من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد.

د- يكلف الرئيس احد نوابه ليتولى بالوكالة القيام بأعماله وممارسه صلاحياته عند غيابه. وفي حالة شغور منصب الرئيس ينتدب رئيس اللجنه احد نواب الرئيس ليقوم بأعمال الرئيس الى حين تعيين رئيس اصيل للجامعه.

قرار اللجنه:

الماده (١٢): موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: فقره (أ): موافقه؟ موافقه.

فقره (ب) - للدكتور بسام الدكتور بسام العموش: سيدي الفقره (ب) هنا تشترط ان من يكون نائبا للرئيس ان يكون برتبة الاستاذيه الحقيقة انه اولا اصبح عندنا عدد كبير من الجامعات، عدد الاساتذه الذين في مثل هذه الرتبة ليس عدد كبيرا ثم الرئيس حينما برتبة الاستاذيه مفهوم يجب ان يكون من اعلى الكوادر الموجوده في الجامعه ولا يجوز ان يكون رئيسا وهناك من هو في الجامعه اعلى منه مرتبة، اما نائب للرئيس وبخاصه حينما يتعدد نائب الرئيس، عندنا في جامعات يكون هناك ثلاثة نواب للرئيس، فقدنضع نفسنا في

حالة من الحرج وما الاعتراض على ان يكون استاذيا مشاركا مثلا؟ انا لا اري ان يكون برتبة الاستاذ وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني: شكرا سماحة الرئيس

الحقيقة انا مع النص كما ورد للسبب التالي:-

نائب الرئيس يقوم بصلاحيات الرئيس وينوب عنه اثناء غيابه ويرأس الجلسات ومن الضروري ان يكون بنفس رتبة الرئيس وهي الاستاذيه.

والاعراف الجامعيه تقتضي ان يكون الرئيس اعلى رتبة وهذا مما يزيد الاساتذه واعضاء الهيئة التدريسيه الحرص على الحصول على الرتبة الاكاديميه الاعلى وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: من مع اقتراح الدكتور بسام؟ لم ينجح.

من مع نص الفقره (ب)؟ موافقه.

الفقره (ج)؟ موافقه.

الفقره (د)؟ موافقه.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع

الماده (١٣)

لرئيس ان يفوض خطيا الى أي من نوابه او من مساعديه او من العمداء او من المديرين في نطاق وظيفه كل منهم بعض الصلاحيات المخوله اليه بمقتضى هذا القانون والانظمه والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك

صلاحياته في الامور الماليه وان يحدد شروط ممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض.

قرار اللجنه:

الماده (١٣): موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع

الماده (١٤)

للجامعه مجلس يسمى (مجلس الجامعه) يولف برئاسة رئيس الجامعه وعضوية كل من:

أ- نائب او نواب الرئيس.

ب- العمداء ومدراء المعاهد.

ج- عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسيه في الكلية في مطلع العام الجامعي لمدة سنة قابله للتجديد، ويجوز زيادة عدد ممثلي أي من الكليات بقرار من اللجنه بناء على تنسيب الرئيس في ضوء عدد اعضاء هيئة التدريس في كل كلية.

د- ثلاثة على الاقل من مديري المراكز والوحدات الاداريه والدوائر في الجامعه يعينهم الرئيس لمدة سنة قابله للتجديد.

هـ- لرئيس الجامعه ان يدعو أي شخص له علاقة في موضوع يبحثه مجلس الجامعه لحضور الاجتماع دون ان يكون له حق التصويت.

قرار اللجنه:

الماده (١٤): موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا سماحة الشيخ.

هكذا من الأهل

نحن نناقش قانون الجامعات رغم أنني موافق على أغلب ما ورد في هذا القانون، لا نستطيع أن ننظر إلى الرقم الذي أنت تعرضه علينا يعني هذا ليس مشي هذا ركاض وهذا هرولة، وهذا قانون جامعه وسبق أن نحن لم ننظر فيه أصلاً أرجو التأييد في عرض المواد وإذا لم يكن هناك نقاش فلنمشي.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الواقع نحن كنواب عندما يحال إلينا مشاريع قوانين المفروض أن نقرأها في بيوتنا لا أن نخصص لمهمة النائب في هذا المجلس ولذلك عندما نقرأ المواد ونضع ملاحظاتنا في بيوتنا أو مكاتبنا يسهل علينا، أما أن نعطي النائب الوقت الزائد ليقرأ المادة هنا ويناقش هنا فهذا أمر مستحيل.

الفقرة (أ)؟ موافقة.

الفقرة (ب)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٥)

يمارس مجلس الجامعة الصلاحيات المحددة في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وبخاصة ما يلي:

- أ- منح الدرجات والشهادات العلمية والفخرية.
- ب- للتصديق على اللجنة باعداد الطلبة الاردنيين والأجانب الذين يمكن قبولهم في الجامعة وأسس قبولهم.
- ج- وضع تعليمات قبول الطلبة الأجانب للجامعة

وفقا لاسس القبول التي يقرها المجلس.

د- اقرار الخطط الدراسية.

هـ- تعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وتدريبهم واعارتهم ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بغير راتب وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية والاكاديمية ونشاطاتهم في البحث.

و- ايفاد اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي البحث والتدريس وأي أمور أخرى تتعلق بالإيفاد وشؤون البعثات العلمية والتدريب.

ز- إنشاء كراسي علمية.

ح- إنشاء الاقسام والبرامج الأكاديمية ودمجها والغاؤها.

ط- التنسيب للجنة بحقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبالغاؤها كليا أو جزئيا وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ي- التنسيق بين الكليات والمعاهد.

ك- مناقشة الموازنه السنوية والحسابات الختامية للجامعة ورفعها إلى اللجنة.

ل- دراسة إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية والتنسيب بذلك إلى اللجنة.

م- وضع التعليمات الخاصة بالمراكز العلمية في الجامعة.

ن- اقتراح مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالجامعة ورفعها إلى اللجنة.

س- توثيق علاقة الجامعة بالجامعات الأخرى

والمعاهد والمراكز العلمية وبخاصة الاسلاميه منها.

ح- مناقشة مشاريع تنظيم نشاطات الطلبة واقرارها.

ف- قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الداخلية بتنسيب من الرئيس.

ص- النظر في أي أمور أخرى يعرضها الرئيس عليه.

قرار اللجنة:

المادة (١٥) موافقة.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الفقرة (أ)؟ موافقة.

الفقرة (ب)؟ موافقة.

الفقرة (ج)؟ موافقة.

الفقرة (د)؟ موافقة.

الفقرة (هـ)؟ موافقة.

الفقرة (و)؟ موافقة.

الفقرة (ز)؟ موافقة.

الفقرة (ح)؟ موافقة.

الفقرة (ط)؟ موافقة.

الفقرة (ي)؟ موافقة.

الفقرة (ك)؟ موافقة.

الفقرة (ل)؟ موافقة.

الفقرة (م)؟ موافقة.

الفقرة (ن)؟ موافقة.

الفقرة (س)؟ موافقة.

الفقرة (ع)؟ موافقة.

الفقرة (ف)؟ موافقة.

الفقرة (ص)؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٦)

أ- لكل كلية عميد مسؤول عن شؤونها التعليمية والإدارية والمالية والبحث العلمي فيها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، كما لكل معهد مدير يمارس صلاحيات العميد.

ب- يجوز تعيين عمداء آخرين غير عمداء الكليات لتولي مسؤولية أنواع أخرى من النشاط الجامعي ويقومون بمهامهم التي يحددها هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ب- يكون تعيين العميد أو مدير المعهد بتنسيب من الرئيس وتوصيه من اللجنة وبقرار من المجلس، لمدة سنتين قابله للتجديد لمره واحده.

ج- يشترط فيمن يعين عميدا أو مدير معهد أن يكون برتبة الاستاذية ويجوز عند الضروره تعيين احد اعضاء هيئة التدريس من الرتب الأخرى قائما بأعمال العميد أو مدير المعهد.

د- يقدم العميد ومدير المعهد تقريرا سنويا إلى الرئيس في موعد يحدده الرئيس عن الاداء التعليمي والبحث العلمي وسائر أنواع النشاط في الكلية أو المعهد بحيث يحتوي التقرير تقييما للمنجزات السابقة واستشرافا لحاجات المستقبل.

هـ- يقدم العمداء المنصوص عليهم في الفقرة (٢/أ) من هذه المادة للرئيس تقرير سنويا عن

أنشطة وحداتهم.

قرار اللجنة:

المادة (١٦)

هكذا من الأهل

موافقه بعد:

- الفقرة (أ) (١) شطب كلمة (كما) والاستعاضه عنها بحرف (و).

- الفقرة (د) شطب عبارة (إحاجات المستقبل) والاستعاضه عنها بكلمة (للمستقبل).

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: الفقرة (ب) تعطى

للاستاذ رئيس الجامعة صلاحية تعيين العمداء

ومدراء المعاهد، اقترحي المحدث:-

سماحة نائب رئيس المجلس: اين هذا؟

الدكتور محمد عويضة: المادة (١٦) الفقرة (ب).

سماحة نائب رئيس المجلس:

هذا بتنسيب لا تعيين، بتنسيب من الرئيس وتوصيه من اللجنة وبقرار من المجلس.

الدكتور محمد عويضة:

التنسيب من رئيس الجامعة والتعيين من المجلس

الحقيقه القضيه في الغالب صوريه الذي يتبنى

الرئيس وهو رئيس المجلس هو الذي يتم، لذلك

اقتراحي المحدد ان يكون العميد منتخبا من

اعضاء الهيئه التدريسيه في الكليه، وهذا يضمن

رقابه دقيقه وتعاوننا جيدا مع الرئاسة، اما اذا كان

مجموع العمداء الذين يشكلون المجلس وهم

الذين يديرون ويتصرفون بقضايا الجامعة

الاداريه والماليه والاكاديميه الحقيقه كأنما يقود

الجامعة شخص واحد مع احترامنا لاي شخص

من الاخوه الاساتذه الرؤساء، لذلك انا اقترح ان

يكون تعيين العميد بانتخاب من اعضاء الهيئه

التدريسيه في الكليه وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

اعتقد ان هذه المرحله الثلاثه تكفي ولا يجوز ان

ننزع الثقة من الذي يتولى تخريج الاجيال،

الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي اولا: المجلس هو مجلس التعليم العالي،

واللجنة هي اللجنه الملكيه الموصوفه اعتقد في

الماده (١٨)، فهذا ليس تعيينا صوريا واخضاع

المناصب الاكاديميه العلميه للانتخاب سوف

تسيء وسوف تحزب وسوف تدفع بجامعاتنا الى

دوامه العمل الحزبي والسياسي والحركات

السياسيه، ولذلك هذا تغيير كبير جدا في ذهني

لادارة الجامعات وارجو عدم قبول هذا التمسب

وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: معالي ابو عصام.

السيد عبد الرؤوف الروابده: شكرا سماحة

الشيخ.

انا ممن يؤيد عمليه الانتخاب بشرط:-

ان لا يكون من يخضعون للانتخاب يعينون من

قبل بعضهم نحن نعرف ان الكليه هي التي تعين

اساتذتها وهي تسيطر ولا تستطيع ان تعين في

كلية اذا لم يوافق عليك اساتذتها بمعنى اخر انه

تمهيدا للانتخابات لن يعينوا الا من يماثلهم فكرا

او تنظيميا او التزاما سياسيا وهي امور تحارب

الديمقراطيه اذا الغينا حق الكليه بتعيين اساتذتها

واصبح التعيين لمجلس الجامعة او لمجلس

التعليم العالي انا اؤيد ان ينتخب عمداء الكليات،

اما والوضع غير ذلك وان بعض الكليات

يحتكرها فكر سياسي معين وهو ليس اساءة لاي

فكر هذا الكلام وهو ليس غضبا عليه اما ان

يطلق البعض اقسامهم عليهم فهي مجافاة

لديمقراطيه وشكرا سيدي الرئيس.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور محمد

الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكرا سماحة الرئيس.

اولا: مجلس الجامعة هو الذي يعين في النهايه

اذا كانت البدايه من الكليه، فأمر طبيعي ان تبدأ

عملية التعيين من القسم المختص لان القسم

المختص هو الاقدر على معرفة شهادات هذا

المتقدم وحاجة القسم كذلك لهذا كعضو هيئة

تدريس لكن عملية العميد هي الامر الذي يصير

في كثير من جامعاتنا، هو ان الرئاسة هي التي

تتحكم بقضية تعيين العمداء وتحصل حساسيات

بين المدرسين انفسهم واحيانا تكون حالة عدم

تعاون بين المدرسين. في الحالة التي يكون فيها

تعيين العميد عن طريق الانتخابات امر طبيعي

ديمقراطي رأي الاغلبيه والقضيه لا اعتقد ان

القضيه احزاب معينه في كليات موجوده في

جامعاتنا، فجامعاتنا تعتمد على القضيه الاكاديميه

بالدرجه الاولى وهذا ترسيخ للديمقراطيه

وتوضيح لها بين صفوف طلبتنا واولى

المؤسسات لترسيخ معاني الديمقراطية هي

الجامعات وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس: الدكتور نزيه

عمارين.

الدكتور نزيه عمارين: شكرا سيدي: الحقيقه ان

هذه النقطة التي اثرت على غاية ودرجه كبيره

من الاهميه وكلا الطرفين محقين في التخوفات

التي ابدوها من جانب هنا ابدوا التخوف من

تسيء العمليه التعليميه ولكن الطريقه المتبعه في

تعيين رئاسة الجامعة ومن ثم امتدادها على

عمداء الكليات تخضع وهذه حقيقه لا جدل بها

لمعايير خطيره تخضع لتأثيرات مراكز القوى

المتنقيه الموجوده الان على ساحة الوطن،

ونحن جميعا نعلم هذا ويمتد تأثير هذه المراكز

ايضا بالتناوب على تعيين عمداء الكليات، وهناك

ايضا نتيجة خطيره والتخوف الذي ابداه معالي

وزير التعليم العالي فيما لو تم الانتخاب او تعيين

العمداء عن طريق الانتخاب وهي طريقه

انتخابيه التخوف من تسيء العمليه التعليميه

ايضا ربما يكون لديه بعض النقاط الايجابيه في

هذا الموضوع ولكني اعتقد ايضا ان خطر

الاحزاب اقل بكثير من خطر مراكز القوى ذات

المصالح الشخصيه هذا من جانب.

سيدي هناك اقتراح يجنبنا خطر مراكز القوى

وخطر ايضا امتداد تأثير احزاب على هذه

المواقع الحساسه، انا اقترح:

ان يكون تعيين العمداء بالتناوب بين رؤساء

الاقسام ممن استوفوا الشروط من رؤساء

الاقسام.

ان يكون هناك مثلا كل سنتين يعين عميد

وبالتناوب لمن استوفوا الشروط في هذه الحاله

تجنب تأثير مراكز القوى التي تتدخل في كل

صغيره وكبيره في الجامعات، وايضا تتجنب

تأثير الاحزاب بمختلف اطرافها.

الاقتراح الثاني ايضا ان يكون تعيين رؤساء

الجامعات ايضا بالتناوب بين عمداء الكليات ممن

هذه من الامم

استوفى الشروط.

وبهذا تجنب مؤسساتنا التعليمية من أي تأثيرات وعوامل الترضيه والجهويه التي تخضع لها مثل هذه المواقع الهامة والحساسة.

سيدي هذا النظام ليس بدعة مني وإنما متبع في أغلب الجامعات العربية في العالم، مثل جامعة ادنبره وجامعة فيينا وجامعة باريس، تعيين العمداء يتم بالتناوب بين رؤساء الاقسام ممن استوفوا الشروط، تعيين رؤساء الجامعات يتم بالتناوب بين عمداء الكليات ممن استوفوا الشروط والمدى المعمول بها في هذه الجامعات بعضها سنتين والبعض الآخر ثلاث سنوات.

اعتقد ان هذا الاقتراح يا سيدي على مأسسه مؤسساتنا التعليمية ويجنبها التسييس وارجو التثنية على ذلك وشكرا.

سماحة نائب رئيس المجلس:

ارجو من الاخوان ان لا يلقوا محاضرات في اقتراحاتهم، هناك اقتراح بان يكون التعيين بالانتخاب وهناك النص الوارد في المشروع.

من مع الاقتراح بان يكون التعيين بالانتخاب؟ لم ينجح الاقتراح.

من مع اقتراح الدكتور عمارين؟ لم ينجح الاقتراح.

من مع قرار اللجنة حول الفقرة (أ)؟ موافقه.

الفقرة (ب)؟ موافقه.

الفقرة (ج)؟ موافقه.

الفقرة (د)؟ كما وردت في قرار اللجنة؟ موافقه.

الفقرة (هـ)؟ موافقه.

المادة بقراتها مع تعديل اللجنة؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٧)

أ- للرئيس ان يعين نائباً او اكثر للعميد او لمدير المعهد بناء على تنسيب من العميد او مدير المعهد وذلك لمدة سنة قابله للتجديد، ويتولى نائب العميد او مدير المعهد المهام والاعمال التي يكلفه العميد أو مدير المعهد القيام بها وممارسة الصلاحيات التي يفوضها اليه.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للعميد او لمدير المعهد ان يكون برتبة الاستاذيه ويجوز تعيين احد اعضاء الهيئة التدريسيه ممن لم يشغلوا رتبة الاستاذيه قائماً باعمال نائب العميد او مدير المعهد.

ج- يكلف العميد او مدير المعهد احد نوابه ليتولى القيام باعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه وفي حالة عدم وجود نائب له او شغور منصب العميد او مدير المعهد يكلف رئيس الجامعة احد اعضاء هيئة التدريس للقيام باعمال العميد الى حين تعيين عميد اصيل او مدير معهد اصيل.

قرار اللجنة:

المادة (١٧): موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الفقرة (أ)؟ موافقه.

الفقرة (ب)؟ موافقه.

الفقرة (ج)؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٨)

يكون لكل كلية او معهد مجلس يسمى مجلس الكلية او المعهد يولف من:

أ- عميد الكلية او مدير المعهد رئيساً.

ب- نائب او نواب العميد او مدير المعهد.

ج- رؤساء الاقسام.

د- عضو هيئة تدريس عن كل قسم ينتخبه اعضاء ذلك القسم لمدة سنة قابله للتجديد.

قرار اللجنة

المادة (١٨) موافقه.

سماحة نائب رئيس المجلس: المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩)

أ- يعين المجلس بناء على تنسيب الرئيس

وتوصية من اللجنة مجلساً مؤقتاً للكلية

المستحدثه او المعهد المستحدث ويتألف المجلس

المؤقت من خمسة من اعضاء هيئة التدريس في

الجامعة ويجوز عند الضرورة تعيين عضوين

على الاكثر في المجلس المؤقت من ذوي الخبرة

والكفاءة.

ب- يعين المجلس رئيساً للمجلس المؤقت يتولى

رئيس المجلس المؤقت صلاحيات عميد الكلية او

مدير المعهد.

ج- يتولى المجلس المؤقت صلاحيات مجلس

الكلية او المعهد ومجالس الاقسام فيها، وتنتهي

مدة المجلس المؤقت عندما يتوافق في الكلية او

المعهد كسمان على الاقل يضم كل منهما ثلاثة اعضاء كحد ادنى.

قرار اللجنة:

المادة (١٩) موافقه بعد:

الفقرة (أ): اعادة صياغة العبارة التالية (تنسيب الرئيس وتوصيه من اللجنة) لتصبح (توصيه من اللجنة وتنسيب من الرئيس).

سماحة نائب رئيس المجلس:

انا اعتقد كل نائب عنده من الفهم والادراك والالتزام ان لا يتكلم بدون اذن يتحول المجلس من مجلس النواب الى مجلس اخر، لذا ارجو ان لا يتكلم احد الا بأذن.

الفقرة (أ) كما وردت في قرار اللجنة؟ موافقه.

الفقرة (ب)؟ موافقه.

الفقرة (ج)؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠)

يمارس مجلس الكلية او المعهد المسؤوليات

والصلاحيات التالية:

أ- اقتراح الخطط الدراسية في الكلية او المعهد وشروط منح الدرجات العلميه والشهادات فيهما.

ب- اقرار المناهج الدراسي التي تقترحها مجالس الاقسام.

ج- اقرار شروط قبول الطلبة في الاقسام وفق الاسس المعتمدة الخاصة بذلك.

د- الاشراف على تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في الكلية او المعهد بالتنسيق

هكذا من الأفضل

مع الجهات المختصة في الجامعة.

هـ- الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية او

المعهد والتنسيق بين الاقسام المختلفة فيها.

و- تنظيم اجراءات الامتحانات في الكلية او

المعهد والاشراف عليها والتداول في نتائجها

الواردة من الاقسام المختصة لبيت فيها.

ز- التنسيب الى مجلس الجامعة بمنح الدرجات

العلمية والشهادات.

ح- التوصية في جميع الامور المتعلقة باعضاء

هيئة التدريس في الكلية او المعهد وغيرهم من

القائمين باعمال التدريس فيهما من محاضرين

مترغين ومساعدى تدريس والنظر في تعيينهم

وترقيتهم ونقلهم وندبهم واعارتهم واينادهم

ومنحهم الاجازات وقبول استقالاتهم وغير ذلك

من الامور الجامعية بموجب احكام الانظمة

والتعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.

ط- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للكلية او

المعهد.

ي- النظر في المسائل التي يحيلها عليه عميد

الكلية او المعهد.

ك- أي صلاحيات اخرى منصوص عليها في

الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

قرار اللجنة

المادة (٢٠) موافقة.

سماحة نائب رئيس المجلس:

الفقرة (أ)؟ موافقة.

الفقرة (ب)؟ موافقة.

الفقرة (ج)؟ موافقة.

المادة كلها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢١)

أ- لكل قسم من اقسام الكلية او المعهد مجلس

يتألف من رئيس القسم وجميع اعضاء هيئة

التدريس فيه.

ب- يمارس مجلس القسم المسؤوليات

والصلاحيات التالية:

١- تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية او

المعهد حول الخطط الدراسية في القسم وما من

شأنه النهوض بالقسم والكلية او المعهد.

٢- تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم

والتوصية بها الى مجلس الكلية او المعهد.

٣- التداول في توزيع المواد والمحاضرات

والتنسيب بذلك الى عميد الكلية او مدير المعهد.

٤- النظر في النتائج النهائية للمواد قبل رفعها

الى عميد الكلية او مدير المعهد.

٥- تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في

القسم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٦- رفع التوصيات المتعلقة باعضاء هيئة

التدريس والمحاضرين في القسم من تعيين

وترقيته ونقل واجازات وغيرها الى مجلس الكلية

او المعهد وذلك مع مراعاة عدم اشتراك عضو

هيئة التدريس في النظر في الترقيه او التعيين

في مرتبه اعلى من مرتبته.

٧- ابداء الرأي في أي موضوعات يعرضها

عميد الكلية او مدير المعهد او رئيس القسم.

ج- يعين الرئيس بناء على تنسيب من عميد

الكلية او مدير المعهد رئيس القسم من اعضاء

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٣)

أ- يجتمع كل مجلس من المجالس المشكله

بموجب احكام هذا القانون دوريا بدعوة من

رئيسه او من ينوب عنه في حالة غيابه،

وللرئيس عند الضرورة دعوة أي منها

للاجتماع.

ب- لنصف اعضاء أي مجلس على الاقل تقديم

طلب للاجتماع وعلى رئيس ذلك المجلس في

هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال اسبوع على

الاكثر.

قرار اللجنة:

المادة (٢٣): موافقة بعد:

الفقرة (ب) شطب كلمة (اسبوع) والاستعاضه

عنها بكلمة (اسبوعين).

سماحة نائب رئيس المجلس: الفقرة (أ)؟

موافقة.

الفقرة (ب)؟ كما وردت في قرار اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤)

أ- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة

واللجان المنبثقة عنها واي مجلس من المجالس

المشكله بموجب احكام هذا القانون بحضور

الاغلبية من الاعضاء.

ب- تصدر قرارات اللجنة وكل مجلس من

المجالس المشكله بموجب احكام هذا القانون

هيئة التدريس ممن يحملون رتبة الاستاذيه لمدة

سنة قابله للتجديد، ويجوز تعيين احد اعضاء

هيئة التدريس في القسم ممن لا يحملون رتبة

الاستاذيه قائما باعمال رئيس القسم.

قرار اللجنة:

المادة (٢١) موافقة.

سماحة نائب رئيس المجلس: الاستاذ خليل

حدادين.

الاستاذ خليل حدادين:

معالي الرئيس نحن في المادة (٢٠) انت وصلت

ل (ج) لسه في فقرات وراما

(د/هـ/و/ز/ح/ط/ي/ك/ل) لم تطرحها.

سماحة نائب رئيس المجلس:

نحن حفظنا (أ/ب) ونحن صغار وقلنا المادة

بكاملها اعترض. ان كان في اعتراض المادة

(٢١) بفقراتها؟ موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٢)

اعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم:

أ- الاساتذه.

ب- الاساتذه المشاركون.

ج- الاساتذه المساعدون.

د- المدرسون.

قرار اللجنة:

المادة (٢٢) موافقة.

سماحة نائب رئيس المجلس:

المادة بفقراتها؟ موافقة.

هذا من الأصل

بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحضور، وإذا تساوت الاصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح.

قرار اللجنة:

المادة (٢٤) موافقه.

سماعة نائب رئيس المجلس: المادة كلها؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥)

١- يقسم رئيس اللجنة واعضاؤها من الاردنيين اليمين التاليه امام الملك:

(اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على رسالة الجامعة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص).

ب- يقسم نواب الرئيس والعمداء ومندراء المعاهد واعضاء هيئة التدريس الاردنيون قبل مباشرة اعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ

هذا القانون اليمين المشار اليها في الفقرة (ا) من هذه المادة امام الرئيس، وفي حالة كونهم غير

اردنيين يقسمون اليمين التاليه امام الرئيس:

(اقسم بالله العظيم ان احافظ على شرف المهنة وان اقوم بواجبي بكل امانة واخلاص وان لا

اقوم باي عمل يتعارض مع سيادة المملكة الاردنيه الهاشميه وسلامتها.

قرار اللجنة:

المادة (٢٥): موافقه بعد:

الفقره (ب) اعادة صياغة العبارة التاليه (وفي حالة كونهم غير اردنيين يقسمون اليمين التاليه

امام الرئيس) لتصبح بالنص التالي (اما غير الاردنيين فيقسمون امام الرئيس اليمين التاليه): سماعة نائب رئيس المجلس:

الفقره (ا)؟ موافقه. تفضل استاذ سليمان.

السيد سليمان السعد: شكرا سماعة الرئيس.

الملاحظ هنا ان القسم الذي يقسمه نواب الرئيس غير واضح ما هي طبيعة القسم الذي يقسمه،

الماده هنا نصت على القسم الذي يقسمه غير الاردني فلذلك انا اقترح ان يكون موضح في

هذه المادة القسم للاردني ما هو القسم الذي يقسم عليه.

سماعة نائب رئيس المجلس: يجب ان يجاب على هذا السؤال، السائل قرا عجز المادة ولم

يقرأ اول المادة. القسم في اول المادة الاردنيون وعجز المادة غير الاردنيين.

الفقره (ب) كما وردت في قرار اللجنة؟ موافقه. السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٦)

١- للجامعة ميزانيه مستقله خاصة بها يعدها الرئيس ويناقشها مجلس الجامعة واللجنة وترفع

الى المجلس لقرارها.

ب- تتكون موارد الجامعة من:

١- الرسوم الجامعيه.

٢- ريع اموالها المنقوله وغير المنقوله.

٣- ريع الاوقاف التي توقف على الجامعة من الاموال المنقوله وغير المنقوله.

٤- المنح والهبات والاعانات والتبرعات التي تقدم الى الجامعة.

٥- حصصه الجامعه من الرسوم الجمركيه والرسوم الاضافيه واي رسوم اخرى تفرض لحساب الجامعات الرسميه.

٦- منحه سنويه تخصص للجامعة في الموازنه العامه للدولة.

٧- دخل المراكز والمرافق الجامعيه.

٨- أي موارد اخرى تتسجم مع اهداف الجامعة. ج- تدير الجامعة اموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بموجب احكام هذا القانون.

د- تحصل اموال الجامعة وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميري المعمول به واي تشريع آخر

يحل محله او يعدله.

قرار اللجنة:

المادة (٢٦) موافقه.

سماعة نائب رئيس المجلس: الفقرة (ا)؟ موافقه.

الفقره (ب)؟. معالي الحباشنه.

السيد سمير الحباشنه:

البند (٤) المنح والهبات والاعانات والتبرعات اقترح اضافه غير المشروطه.

سماعة نائب رئيس المجلس: الاصل ان تكون غير مشروطه.

السيد سمير الحباشنه: يا سيدي لماذا لا نضعها؟

سماعة نائب رئيس المجلس:

لان الاصل غير مشروطه اما اذا كانت مشروطه يجب ان ينص على الشرط ولكن

الاصلا ان تكون المعونات والهبات غير

مشروطه ولذلك لا يحتاج الى نص، الدكتور عبد الله النسر.

معالي وزير التعليم العالي:

استاذ سمير الحباشنه هذه لا تتحدث ولا بحال من الاحوال عن قضايا سياسيه هذه الجامعة

تأتيها الاموال من مصادر مذكوره هنا لان أي منح نعني البعثات العلميه والهبات، الاعانات،

التبرعات، اما ان جاءت من خارج البلاد فيموجب قانون التعليم العالي تمر الى مجلس

التعليم العالي الرجاء هذه محكمه بذلك القانون الان لا يجوز قبول أي تبرع في أي مؤسسه

رسميه اردنيه الا بموافقة مجلس الوزراء هذا الشيء غير وارد اذا كان من الخارج والرجاء

تمريرها ونمشي.

سماعة نائب رئيس المجلس: معالي ابو عصام. السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي كل هبة او تبرع مشروط ولكن هناك شروط مقبوله وشروط غير مقبوله اصلا وما

احد يتبرع للجامعات الا وله شرط يمكن تسمي شغلته باسم ابوه او جده او خاله، الشرط قائم.

انا اتمنى على معالي وزير التعليم العالي ان قانون التعليم العالي الذي نتكلم فيه ومجلس

التعليم العالي بعده ما درس ان نورد النص الذي اوردناه بجامعة البلقاء هناك امور بتينا فيها قبل

شهر فقط اوردنا النص الهبات والاعانات والتبرعات والمنح الاخرى على ان تؤخذ موافقة

مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر اجنبي. هذا هو النص الذي اتفقنا عليه عند مناقشة

هذا من الاجل

جامعة البلقاء ويحل الاشكال.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

ان الكلام الذي تكلم به معالي ابو عصام شيء جديد واريد ان اتكلم عليه التزود بالقانون الزيادة غير الضرورية، الحقيقة انها ليست من حسن اخراج القانون انا لا امانع بالمبدأ لكني امانع بايراده لانه محكوم بقانون اخر اما المبدأ الذي تفضل فيه ابو عصام صحيح ولكن محكوم بقانون اخر ان أي تبرعات تأتي لأي مرفق رسمي في المملكة الاردنية الهاشمية لا تكون الا بقرار من مجلس الوزراء، مجلس الوزراء يفوض احيانا بعض الجهات ولذلك ارجو قبول المصادة كما جاءت وما جاء في الجامعة تلك الحقيقة ايضا كان زائدا فالتشبيه بتلك الزيادة ما هو واجب ولا شيء مقبول ارجو من معالي ابو عصام ان يمشيها لنا.

سماعة نائب رئيس المجلس: معالي ابو عصام السيد عبد الرؤوف الروابدة:

اتمنى من معالي الوزير ان يقرأ لنا النص الذي يشير اليه في القانون الاخر اتمنى ان اعرفه، لان مبلغ علمي انه ليس موجودا، لان التبرعات قبولها يتم من تنسيب الجامعة وقبول من مجلس التعليم العالي، ان كان ذلك موجودا في قانون اخر اسحب اقتراحي وانا في القوانين يا سيدي علي ان ارى واقرا لاستطيع ان اعيش مع ذاكرتي فقد أصبحت لا تستغني كثيرا بعد الخامسة والخمسين وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

سيدي الكريم اذا كانت موافقة مجلس التعليم العالي وكل هيئة او عقد لا بد ان يكون فيه طرفان المتبرع والقابل للتبرع لان الهبة عقد والعقد يقتضي طرفين، والمتبرع هو الطرف الاول والطرف الثاني هو مجلس التعليم العالي او مجلس الجامعة، ولا شك ان لهؤلاء الثقة بان لا يقبلوا تبرعا يختلف او لا ينسجم مع اهداف الجامعة كما نص القانون ايضا ان تكون التبرعات منسجمة مع اهداف الجامعة وشكرا.

سماعة نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد الله السيد عبد الله اخو ارشيد: اضافة لما تفضل فيه سماعة الشيخ الحقيقة المادة الرابعة تحسم هذا الموضوع لانها تشترط قبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات وغيرها بشرط ان لا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الاصلي الذي انشئت من اجله. وهي حجة على الجامعة ولكل طرف ثالث من الحكومة او مجلس التعليم العالي ان يصدق بهذا بانه يخالف الغرض الاصلي للجامعة. لذلك ارجو من الزملاء ان القانون محبوبك جيد وان نمر على المادة ونوافق عليه كما وردت.

سماعة نائب رئيس المجلس: من يوافق على الاقتراح المقدم بوضع القيد على البند (٤) من الفقرة (ب)؟ لم ينجح.

النص كما ورد؟ موافقة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة:

رغم ان القانون ... يتعب وجد وجهه ولكن الزمن تجاوزه فمجلسنا قبل شهر واحد اقر توحيد الرسوم وعندما اعترضت بصوت عال على عدم الغاء حصص الجامعات والبلديات من الرسوم قيل لي:-

ان الحكومة ستخصص جزء من ذلك الدخل للجامعات والبلديات فتراجعت بعد ان سقط اقتراحي.

جاءت الحكومة في هذه المصادة لتعيد ما الغيت، حصة الجامعة من الرسوم الجمركية لم يعد للجامعات حصة، الغيت، ولم يعد للبلديات حصة الغيت ولذلك ايضا في قانون البلقاء العتيده قلنا نصا مريحا:

ما تخصصه الحكومة للجامعة من حصة الرسوم الموجوده للجامعات فان لم تشاءوا فاعتبروا انني ما تحدثت.

سماعة نائب رئيس المجلس: الدكتور عبد الله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

اولا: هذا القانون صيغ في الاسابيع الاخيره بعد صدور القانون ذلك يعني هذا ليس قانونا يعني مر علينا سهوا ولم ننتبه لهذه المادة هذا القانون قدم قبل ما لا يزيد عن اسبوعين على فكره بعد صدور القانون ذلك، وكما يعلم معالي الزميل ابو عصام انا ايضا دافعت عن ذلك القانون (قانون توحيد الرسوم) في مجلس النواب، ان قانون توحيد الرسوم لم يلغى حق الجامعات فيها بل دمجه وادخله في موازنة الدولة وبقي في القانون

اشارة الى حصة الجامعة، بقي في القانون ذلك قانون توحيد وتذكروا وهي عدة مصادر من مصادر الموازنة ادخل فيها حصة في الجامعات وجرى ذكره ولكن الذي اختلف هو الحصص هو الحديث عن كيفية التخصيص وترك ذلك للحكومة ولوزير المالية بتسبب مشترك مع وزير التعليم العالي.

سيدي هذه المصادة واحب اخي ابو عصام الحضيف في القانون والدقيق وهذه تتحدث عن ماذا؟ تتحدث عن ما هي الموارد فقط قول ما هي الموارد لا تتحدث عن مين ومين اللي يصدر القرار، راس الفقرة (ب) تقول:-

تتكون موارد الجامعة من: كذا وكذا وكذا. ولكنه لم يتحدث عن اتخاذ اسلوب القرار نحن متأكدون كل التأكد ان هذا النص صائب ولا يتعارض مع التطور الجديد بادماج الرسوم التي جرى ذكرها في قانون توحيد الرسوم الذي صدر قبل اسابيع قليلة وشكرا.

(وهنا عاد معالي المهندس سعد هائل السرور وقرأ الجلسة)

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ اخو ارشيد.

السيد عبد الله اخو ارشيد: شكرا معالي الرئيس.

برغم تبرير معالي زميلي ابو زهير الا ان ذلك يتناقض مع القوانين التي اقربناها نحن وحدنا الرسوم انا اقترح: ان تبقى حصة الجامعة من الرسوم المقرره.

هذا من المرحلي

وان لا نذكر بالتفصيل لانه اذا ذكرنا بالتفصيل فعلينا ان نسحب هذا الامر على كافة الجامعات ما دام اصيحت رسميه وحكوميه ولذلك هذه شروط لا يجوز ان تتناقض مع شروط جامعات اخرى برغم خصوصية هذه الجامعة.

معالي رئيس المجلس: انت اقترحت ان تكون حصة الجامعة من الرسوم المقرره.

السيد عبد الله اخو ارشيده: فقط حصر الجامعات.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقه الفقره (٥) لا علاج لها بالشطب والفقره (٢) تغني عنها بما ان الرسوم اصيحت كلها في الموازنه العامه والحكومه تخصص جزء من موازنتها كمنحه للجامعات فهي مغطاه بالفقره السادسه وبالتالي انسجاما مع قانون الرسوم اقترح شطب الفقره (٥) وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

انا احترم ما قاله الاخ معالي وزير التعليم العالي واحترم مداعبته لي ولكنه من بذكائي وهو ما لم يبق لي الا هو بعد هذا العمر: لم يعد للجامعات حصة في الرسوم ولم تعد للبلديات حصة في الرسوم بعد توحيدها، القانون لم يتجدد. عن حصة قالت:

توجد الرسوم: تخصص الحكومه جزء من تلك الرسوم للجامعات والبلديات تصرف بقرار

وبالتالي لا يوجد حصة للجامعات وهناك احتجت ويتذكر اخواني ان الحكومه قد ترفض ان تخصص مبلغا يماثل حصتها قليل لي: الحكومه حنونه.

انا من منطلق حنايتها والشفافيه اقول اننا اتفقنا في جامعة البلقاء على صيغة، فماذا عدا مما بدى حتى تغير الموقف وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقه ان ما ذكره معالي الزميل تخصص الحكومه جزء من تلك الرسوم للجامعات هو نفس الفقره الموجوده في (٥) حصة الجامعة من الرسوم الجمركيه لان الفقره (٥) لم تقل مقدار الحصة وانما قالت حصة فاذا شطبناها كانتا نقول ليس للجامعة حصة فيما تخصصه الحكومه فحتى يكون للجامعة حصة فيما تخصصه الحكومه من تلك الرسوم لا بد ان ينص عليها فاذا شطبناها شطبنا حقها في ان يكون لها هذه الحصة وهذا للنص موجود في قوانين الجامعات الاخرى ولذلك ارى التصويت على ماده كما ورد وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي الدكتور عبد الله.

معالي وزير التعليم العالي:

اويد منماحة الدكتور فيما ذهب اليه واريد ايضا التالي تعليقا على ما تفضل به سعادة الزميل ابو سلطان لما قال: ان (٦) تكفي عن (٥) وانا اقول ان (٦) لا تكفي عن (٥) للسبب التالي اخواني:-

بقانون الموازنه مصدران احدهما (٥) وثانيهما (٦) اما (٦) اذكركم بمبلغ (سبعه) ملايين وانتم وافقتم عليه يخصص ويوزع للجامعات ويذهب جله الى جامعة آل البيت معظم مبلغ (٧) ملايين يذهب الى جامعة آل البيت لانها لم تكن جامعة رسميه بالمعنى القانوني اما الحصة من الرسوم الجمركيه فهي قد اجمعت دمجاً ولم تلتفى، وهذا شيء مؤكد وانا اؤكد ما ذكره سعادة الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني شيء صحيح وارجو الابقاء على (٥) وعلى (٦) كما وردنا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الدكتور راتب السعد.

الدكتور راتب السعد: شكرا معالي الرئيس.

في الواقع ما تحدث به معالي ابو عصام صحيح (١٠٠٪) انا اقدم اقتراح قد يكون تعديل لما طرحه معالي ابو عصام وهو يمكن يكون الغاء التام وما طرحه معالي معالي وزير التعليم العالي تصبح (٥) على النحو التالي:-

حصة الجامعة من أي رسوم تفرض لحساب الجامعات الرسميه.

ناخذ من السطر الاول فقط كلمة حصة الجامعة والسطر الثاني يبقى مثل ما هو مع شطب كلمة اخرى.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

الواقع ما ورد في البند (الخامس) هو غير ما ورد في البند (السادس) في البند (الخامس):-

حصة الجامعة من الرسوم.

والبند (السادس):-

المنحه السنويه.

ولذلك ارى من الضروري ابقاء البندين بنصيهما والتصويت عليهما.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبد الله السور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي لان معالي الاخ راتب حكى بعدي ارجو السماح بالتعليق عليه ما تفضل به جيد يعني المناسب ايضا ما في الذهن بدل فقط كلمة التي تقرر انا خوفي ان التي تقرر تتحدث عما سيقرر مستقبلا فقط ولا يشمل الماضي فلو قلنا حصة الجامعة من الرسوم المقرره لحساب الجامعات الرسميه فهذا يؤدي الفرض بدل التي تقرر (المقرره) وهو يؤدي الفرض وانا اقبل تعديله ولا مانع.

معالي رئيس المجلس:

هناك من اقترح شطب الفقره وهناك من قال نكتفي بالرسوم المقرره وهناك من يقترح حصة الجامعة من أي رسوم او من الرسوم المقرره التي تفرض لحساب الجامعات الرسميه، هذا الاقتراحات الواردة لدي بالاضافه لما هو مرفق بقرار اللجنة.

اطرح الاقتراح لتصبح الفقره (٥) كالتالي:-

حصة الجامعة من الرسوم المقرره فقط.

من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الاقتراح الاخر، حصة الجامعة من الرسوم المقرره التي تفرض لحساب الجامعات الرسميه.

من مع الاقتراح؟ وينجح الاقتراح.

البند (٦) من الفقره (ب)؟ موافقه.

البند (٧)؟ موافقه.

البند (٨)؟ موافقه.

هكذا من الأهل

الفقرة (ج)؟ موافقه.

الفقرة (د)؟ موافقه.

المادة ككل؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٧)

تعفى الجامعة من كافة الضرائب والرسوم وطوابع الواردات والعوائد سواء اكانت حكومية ام بلدية او غيرها وتتمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات اللازمة لتحقيق اهدافها.

قرار اللجنة:

المادة (٢٧) موافقه.

معالي رئيس المجلس: الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا معالي الرئيس.

كما نحن حريصون على الجامعات يجب ان نحرص على البلديات الان الجامعات تنتشر في اكثر من موقع في اربد موجود جامعات في المقرق الجامعة الحاليه في الزرقاء جامعه وفي عمان والكرك، انا بتصورى ان هذه الجامعات فيها عندها ايضا بند متعلق بخدمة المجتمع لماذا نطالب بان تتمتع الجامعات من ان تعفى من الرسوم المتعلقة بالبلديات؟ واقع هذه البلديات انها محتاجة وانها فقيره وانها عليها من الديون الشيء الكثير الاقتراح الذي اقترحه هو:

ان تبقى الرسوم على الجامعات لصالح البلديات لان الجامعات يجب ان تقدم شيء متعلق بالمدينه التي هي موجوده فيها اصلاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الاستاذ عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابده:

معالي الرئيس لقد جرى نقاش طويل حول قانون جامعة البلقاء وكانت هذه النقطة احدى نقاط الحوار ارجو ان يتكرم المجلس الكريم ويتكرم الحكومه بأن لا يعاد الحوار بنفس الموضوع الجامعة ما دامت مؤسسه رسميه نقول انها: تتمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الدوائر الحكوميه. ونرتاح دون الدخول في هذه التفصيلات نحن قد وضعنا للنص يا سيدي في المادة (١٥) من قانون جامعة البلقاء الذي لم يمضي عن اقرارنا له شهر تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكوميه.

(وكفى الله المؤمنين القتال) وما في حاجه للدخول في متاهة التفقيط.

اصوات: نثي على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اقتراح الدكتور العموش يقترح عدم اعفاء الجامعة من رسوم البلدية.

الدكتور بسام العموش: انا اسحب اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: اقترحك استاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده: تتمتع الجامعة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكوميه.

معالي رئيس المجلس: من مع هذا الاقتراح؟ ينجح الاقتراح.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٨)

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي هذه مختلفه عن تلك ارجو من الاخوان ان يساعدوني في استيعاب هذه المادة ومساعدة هذه الجامعة بعدم قبول هذا الاقتراح، الاقتراح الذي قرأه الزميل الحقيقه نحن عارضناه في جامعة البلقاء التطبيقية وصوتنا ضد هذا النص، وموقفنا الان هو نفس الموقف الذي يقوله الزميل هو ما يلي:

انه في حرم الجامعة، واذكركم بان حرم جامعة آل البيت واسع جداً وكبير، مطلوب استصدار الرخص من البلدية يعني من بلدية المفرق والموافق على التصاميم ودفع الرسوم لها.

نحن لا نريد ان نخري البلديات ان توسع حدودها لتشمل حرم الجامعة لاغراض جباية الرسوم، ولا اعتقد مع كل الاحترام لبلدية المفرق وغيرها انها هي اقدر على فحص التصميمات وتقدير الرسوم الهندسيه وانها هي ترخص لجامعة او لا ترخص لها، سوف يضر اضراراً كبيراً بمرشحات الجامعة ومختبراتها وملاعبها وسوف تدفع رسوماً للبلديات ما في ضروره لها ونحن هنا نخري البلديات ان توسع حدودها لتدخل الجامعة من اجل ان تجبي الرسوم.

انا اعتقد ان هذا التعديل مع كل الاحترام لدوافعه قد مر من هنا بخير موافقة الحكومه عليه، ولم نشأ معارضته في مجلس الاعيان حتى لا يتأخر انشاءه وقيام الجامعة. وانا ارجو المجلس الكريم

الابقاء على النص لان هذا هو النص الموجود

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى الجامعة داخل الحرم الجامعي، بشكل مباشر او عن طريق الغير، القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي تحقق اهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك اقامة الابنيه والمنشآت التي تحتاج اليها وفقاً للتنظيم الذي تقرر والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامه داخل حرمها وتوفير المرافق الضرورية لها.

قرار اللجنة: المادة (٢٨) موافقه.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

جامعة البلقاء بالنسبه لي صارت مرجعيه لان قانونها جديد وناقشناه بجديه متناهيه ايضاً ناقشنا هذه المادة ووصلنا الى اقتراح محدد ويذكر اخواننا: قلنا انه ليس من حق الجامعات ان تتدخل بالتنظيم وليتذكر اخواني بأن المدينه لها تنظيم ولا يأتي جسم يعيش في داخل المدينه ويخالف تنظيمها فوضعنا النص التالي سيدي الرئيس:

تتولى الجامعة داخل الحرم الخاص بها القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي يقتضيها تحقيق اهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك اقامة الابنيه والانشاءات التي تحتاج اليها وفقاً للتنظيم الذي تقرر والمخططات والتصميمات التي تراها مناسبة شريطة الحصول على الترخيص القانوني وضمن المخصصات المرصوده في موازنتها هذا هو النص الذي اتفقنا عليه وشكراً.

هكذا من المرح

في الجامعة الاردنية وفي جامعة اليرموك وفي التطبيقية وكل القوانين، وجاء قانون جامعة البلقاء ليعطي البلدية رسوما على حساب الجامعة ونحن صوتنا ضده حتى يكون هذا الامر واضحا وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني:

الحقيقة المادة التي اقرناها قبل قليل واقتراح معالي الزميل عبدالرؤوف الروابده تعفى الجامعة من جميع الرسوم التي تؤخذ من الدوائر الحكومية وقسناها عليها فاذن هنا بالنسبة لاغراض الرسوم نفس المادة الجامعة معفاة منها بقي شيء اخر وهو حرص التشريع على حياة الانسان المادة التي اقرناها في جامعة البلقاء التطبيقية قلنا فيها:

ان حياة المواطن داخل السلط او في جامعة السلط او على روابيها داخل المرفق او على رابية من روابي المرفق هي مسؤولية جهة رسميه حكوميه في بلدية السلط او بلدية المرفق. هذه الجهة المسؤوله عن حياة المواطنين داخل المدينه تكون ايضا مسؤوله عن حياة الطلاب في تلك الجامعة.

ولذلك انا مع الاقتراح الذي تقدم به الزميل عبد الرؤوف الروابده واقرناه بالنسبة لجامعة السلط التطبيقية، اما بالنسبة للرسوم فان الرسوم معفاة بالماده السابقه وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ هشام الليل.

معالي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء:

شكرا سيدي، طبعاً معالي الاستاذ عبد الرؤوف عارف درسه ان قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه لا يعفي من الرسوم حتى لاي جهة حكوميه او مهما كان شأنها، اذا لم يأتي اعفاء صريح، مستنفع الرسوم بموجب ذلك القانون وما عول عليه الشيخ ابراهيم بالنسبة للماده السابقه لا تكفي وبالتالي ما ذكره معالي الدكتور عبد الله النصور والاسباب والمبررات لا بد من وجود نص خاص لهذه الماده وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة انا لاحظت نوع من التمييز في كلام معالي وزير التعليم العالي بالنسبة للبقاء عن جامعة آل البيت، البلدية مؤهله سواء كانت في السلط او في المرفق واحدة واذا مش مؤهله، مش مؤهله بالطرفين الاقتراح الذي تقدم فيه معالي عبد الرؤوف اقتراح صحيح وفي مكانه والجامعة ليست جزيره داخل التنظيم هي داخل التنظيم وتابعه للتنظيم ويجب ان تخضع للمقررات الموجوده داخل هذا الاطار وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

بداهه انا اعتنق جامعة آل البيت وحديثي عن هذا الموضوع من منطلق علق بريء.

ثانياً: ليست البلديات توسع حدودها، الحكومه هي التي توسع حدود البلديات فان لم ترغب بالتوسعه فلنضيق ما نشاء لكن قرار التوسعه هو

قرار حكومه وليس قرار البلدية.

ثالثاً: ان قدرات البلدية ليست هي المرجع في ترخيص الابنيه فكم من بلديه اصغر من المرفق كثيراً تقام بها انشاءات بعشرات الملايين لان قانون التنظيم فرض اسلوباً لتدقيق تلك المخططات بدء من نقابة المهندسين.

انا لا اريد لمؤسسه في الاردن ان تعفى من كودات البناء الذي اتفق عليها معالي وزير الاشغال العامه والاسكان الاسبق والسابق واللاحق مئات الالوف، الحالي لا اعرف شو اتفق، انا اعرف اللي انصرف اما اللي بعده ما انصرف مئات الالوف من اجل ان نضع كودات لتأتي مؤسسه ما يقول:

هي تخطط وهي ترسم وهي تبني وما احد مسؤول، هل هذا متاح لرئاسة الوزراء؟ هل هذا متاح لاي وزاره من وزارات الدوله؟ كيف نطلق مؤسسه من رقبه يا اخوان؟ ونحن مجلس رقابه نحن نقول ان هذه المخصصات يجب ان تخضع للترخيص انا في هذه الماده لا اتكلم عن الرسوم انا اتكلم ان الجامعة تعمل تنظيم في داخلها كما تشاء واقرنا ذلك تعمل تنظيمها كما تشاء انا اتكلم عن اقامة الابنيه اين تصمم هذه الابنيه؟ من يدقق هذه التصميمات؟ من يضمن ان كودات البناء قد طبقت؟ من يراقب عملية الانشاء لو ترتب خطر؟ لو كنت رئيساً للجامعة لما اوكلت هذه المسؤوليه على ائتافي ولست متخصصاً لتترك للمؤسسات المختصة نقابة المهندسين ووزارة الاشغال

بكودات البناء فلماذا هذا التعصب لماده؟ واقبلوا احترامي.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الله اخو ارشيد.

السيد عبد الله اخو ارشيد: شكرا معالي الرئيس.

في الحقيقة عند مناقشة قانون جامعة السلط التطبيقية انا كنت مع هذا الرأي وهو ان البلد كله مشمول بحالة تنظيم، وليسغنا معالي وزير البلديات، قانون تنظيم المدن والقرى وقانون الابنيه وقانون كذا يشمل التصاميم. يجب ان تكون مصدقه من الجهات التنظيميه المختصه بأي مؤسسه حكوميه والصرف عليها قد يعود على الخزينه كله، فلذلك اذا كان هناك نية لاعفاء الجامعة فكما قال معالي الزميل هشام الليل فلنضع نصاً نقول فيه: الذي تقرر المخططات والتصاميم المصدقه مجاناً من جهة تنظيميه مختصه (وكفى الله المؤمنين القتال) ما دام النيه اعفاها انا اقترح ما دام النيه تنصرف الى اعفاء الجامعة وهي بهذه الضخامه وبانشاءات كبيره جداً وفعلنا ان كل الجامعات الاردنيه مساحتها لا تعادل نصف مساحة جامعة آل البيت بحدود (٧-٨) آلاف دونم انا ارجو ان تعفى لعالمية هذه الجامعة ان تعفى بنص صريح رغم كل قانون اخر، مصدقه مجاناً من جهة تنظيميه مختصه وشكرا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام استاذ عبد الرؤوف.

هكذا من المرحل

السيد عبد الرؤوف الروابده:

نحن في مادة الترخيص والتنظيم والرسوم قد اقرت في المادة السابقة ولم تعد مجالاً للنقاش. معالي رئيس المجلس: الأستاذ نادر الظهيريات. السيد نادر الظهيريات رئيس لجنة التربيـة والثقافة والشباب:

سيدي الرئيس اولا: جامعة آل البيت هي داخل حدود بلدية المفرق.

ثانيا: كما تفضل معالي ابو عصام مادة الرسوم اقرت وانتهى بحثها ولا مجال لبحثها الان نحن الان نتحدث عن تنظيم واجراءات تنظيميه ولا علاقة لها بالرسوم وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبد الله العكايله.

الدكتور عبد الله العكايله:

حقيقة انا اعجب ان تأخذ هذه المادة كل هذا النقاش، انا لا اعتقد ان الجامعة لاحترامها للعلم ولا هذا المجلس الكريم ان يناقش في التخصصات لا بد ان تكون مدروسة ومصاغة ومقره من الهيئات المختصة ومرخصه من قبل النقابات المختصة في هذا المجال، ولا يمكن ان تتحمل الجامعة مسؤولية انشاء أي بناء دون ان تعود الى الجهات المختصة انا استغرب ان تأخذ هذه المادة كل هذا النقاش وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما هو اقتراحك استاذ عبد الرؤوف؟

السيد عبد الرؤوف الروابده:

سيدي اقترحي يصب في كل ما قالته الحكومة: تتولى الجامعة داخل الحرم الخاص بها، ماذا؟

تتولى القيام بجميع الاعمال وتوفير الوسائل التي يقتضيها تحقيق اهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك اقامة الابنية والانشاءات التي تحتاج اليها وفقا للتنظيم الذي تدره والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة هذه فقط هي الاضافه.

شريطة الحصول على الترخيص القانوني واضعتم هنا:-

وضمن المخصصات الموجودة في موازنتها.

معالي رئيس المجلس:

اطرح هذا الاقتراح من مع هذا الاقتراح؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام: (٢٠) من (٤٦).

معالي رئيس المجلس: لم ينجح الاقتراح، اطرن قرار اللجنة؟

السيد الامين العام: (٢٤) من (٤٦).

معالي رئيس المجلس: تقرر في قرار اللجنة، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٩)

يتولى ديوان المحاسبه مراقبة حسابات الجامعة وتديقها ولجنة بالاضافة الى ذلك تعيين منقفي حسابات قانونيين وتحديد اتعابهم.

قرار اللجنة:

المادة (٢٩) موافقه.

معالي رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٠)

أ- تحدد شروط واجراءات تعيين اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتعاقدين ومساعدى البحث والتدريس والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وقبول استقالاتهم وانهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفيه والماليه وشؤون الاسكان ومسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب أنظمة تصدر بمقتضى احكام هذا القانون.

ب- على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس انتهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون ابداء الاسباب على ان يقرن قراره بالاراده الملكيه السامية اذا كان تعيين الشخص الذي انتهت خدماته قد اقترن بها، وتنفذ له جميع استحقاقاته الماليه عن خدماته في الجامعة.

قرار اللجنة:

المادة (٣٠) موافقه.

معالي رئيس المجلس:

النقطة (أ) موافقه؟ موافقه.

النقطة (ب)؟ الدكتور العكايله.

الدكتور عبد الله العكايله:

(على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس انتهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون ابداء الاسباب.) مرة اخرى لا نريد ان نرجع او ان نعود الى فترة الاحكام العرفيه لا بد ان يكون القرار

مبررا ونحن اذا كنتم تذكرون قد حصلنا في فترة من الفترات القرارات الاداريه ثم عدنا ورفعنا التحصين عن القرار الاداري أي كان شكله وبالتالي لا يجوز اطلاقا بعد اليوم ان يقال: ... صدور قرار اداري دون ابداء الاسباب. انا ادعو الى الغاء هذه النقطة وشكرا. اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الدكتور عبدالله النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

سيدي هذه واحده من اهم فقرات هذا القانون وفي كل الجامعات القائمه ولم تستعمل هذه النقطة تعسفيا باي مناسبه كانت، وارجو ان استذكر اية مناسبه استعملت فيها تعسفيا. هذه المادة هي للحفاظ وارجو ان اذكر اخواني خاصه الجامعيين منهم هذه المادة للاخلاق وليست ماده للسياسه، وهذه ماده لحماية الاخلاق النمه وانا استذكر وتستذكرون حوادث كثيره ما كان يمكن القضاء فيها على الفساد الاخلاقي والسلوكي في حرم الجامعات الا في ظل هذه المادة وانا استغرب كل الاستغراب ان تشطب هذه المادة التي فعلا تستهدف هذا الهدف وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الدكتور العموش.

الدكتور بسام العموش: شكرا معالي الرئيس. الحقيقه نحن لسنا مع الاخلاق الفاسده ولكن هذا النص لا يتحدث عن الاخلاق الفاسده، هذا نص مطلق يتحدث عن انتهاء خدمات دون ابداء اسباب، فقد يستخدم للاسباب السياسيه، وقد

هكذا من الأهل

يستخدم لاسباب فتويه، وقد يستخدم لاسباب اقليميه، لماذا نضع الان ان قضيه اخلاقيه؟ ثم انا اريد ان اطرح شيء حتى القضية الاخلاقيه اذا كان انسان ارتكب شيء اخلاقي على الاقل بالنسبه له يبين له السبب حتى لا يذهب من يقول انه مظلوم، تعطيني الجامعه وثيقه ان هذا الانسان قام بما يلي:-

(٣/٢/١١) بالاثباتات.

اما ان تبقى بهذا الشكل ونحن لسنا مع الغاء الماده نحن مع الغاء العرفيه في الماده اللي هي (دون ابداء الاسباب) اذا اردتم ان تبقى الماده مع اظهار الاسباب، اذا كانت كذلك لا مانع.

معالي رئيس المجلس: شكراً معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: شكراً سيدي الرئيس.

كلمة دون ابداء الاسباب لا تعني تحصين القرار الذي سيصدر بهذا الشأن وان قانون محكمة العدل العليا يجعل من محكمة العدل العليا تبسط رقابتها على أي قرار اداري وقانون محكمة العدل العليا كما تعلمون الغنى التحصين في أي قانون اخر وقال:-

يلغى أي تحصين في أي قانون اخر وبالتالي تستطيع المحكمة ان تبسط رقابتها على القرار الاداري الذي سيصدر بموجب هذه الماده يتخذ القرار دون ابداء الاسباب اما ان يطعن للمتضرر امام المحكمة وعندئذ تضطر الجامعه الى بيان الاسباب والدفاع امام المحكمة، واما ان يسكت اذا كانت القضية كما ذكرنا قضية اخلاقيه

لا يوجد مشكلة في مسألة التظلم والطعن، انا اعتقد واجزم انه يجوز له اللجوء امام محكمة العدل العليا اذا صدر بحقه قرار من هذا القبيل شكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة: شكراً معالي الرئيس.

انا اؤكد ان هذه الماده عرفيه ولا يجوز ان تمر بهذا الشكل في زمن الديمقراطية التي نتقنى بها جميعاً والذين قالوا اعطونا أي اسم فصل الشهيد المرحوم الدكتور عبد الله عزام من الجامعه يمثل هذا، وفصل النائب السابق الدكتور محمد ابو فارس بهذا، وفصل الدكتور النائب همام سعيد بهذا، وفصل الدكتور محمد الحاج النائب بهذا، وكان مجلس التعليم العالي يتكون من رئيس الوزراء الذي هو وزير الدفاع والحاكم العرفي العام، وبناء على ذلك كان يتم الفصل وسئل احد اعضاء مجلس التعليم العالي لماذا فصل هؤلاء؟ فقال:

والله لا اعلم جاءتنا ورقه بفصلهم من رئيس المجلس ويدون مناقشة وافقنا على فصلهم. لذلك نحن نقول هنا في هذا القانون انه سيوضع نظام لاحق بهذا القانون يحقق اغراض هذا القانون يمكن ان ينص في النظام على ان يفصل الاستاذ او عضو الهيئة التدريسيه اذا ارتكب كذا وكذا وكذا. يمكن ان يكون ذلك.

ثم اذا كانت القضية اخلاقيه يوجد محاكم البلد ويوجد قضاء وقانون ليحال على القضاء وليفضل من القضاء، اما ان يعطى لجهة بهذا

الشكل فهذه الحقيقة قمة العرفيه وارجو من الاخوه الزملاء ان يردوا هذه الماده وشكراً.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام استاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

اذا طرحت معلومه امام المجلس ولدى احد تصحيح لها واجبه ان يصححها كل من ذكرت اسماؤهم عزلوا بموجب قرار عرفي صادر عن الحاكم العسكري العام وليس سنداً لهذه الماده وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لك، الدكتور عبد الله النور.

معالي وزير التعليم العالي:

كنت اريد تماماً ان اقول ما تفضل به معالي عبد الرؤوف واضيف ان هذه الماده قد ادخلت في قانون الجامعات الرسميه القائم حالياً بعد حادثة اخلاقيه مشهوره جداً وكانت مشفوعه بقضية قتل وهناك عرض وهذه لم تفرض والاساتذ الجامعيون ربما معظمهم يعرفون هذا. هذه ليست ماده عرفيه وكما تفضل معالي وزير العدل هي دون ابداء الاسباب لعدم اللضخ وليست حتى تكون الجامعات عرفيه، ولكننا نحن كمجلس مجتمعون اننا نريد حماية الجامعات ونريد للجامعات ان تكون حرة ومستقلة ومصانه وقويه وليس من شأن لا هذه الحكومه ولا هذا البرلمان ولا هذه الدوله ان تتكسل بالعرفيه لجامعاتها هذا كلام غير صحيح وهو غير

مؤسس ويعوزه الدليل هذه ليست ماده سياسيه هذه ماده اخلاقيه وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: شكراً سيدي الرئيس.

اولاً: وقيل كل شيء انا اربأ بنفسي ان اصوت على ماده تحمل العرفيه في مضمونها.

ثانياً: انا لا استطيع ان اسوق ماده عرفيه ولا اثبتها ولا يتسنى لي ان اثبتها، لان العرفيه قد ولت. وانتهيت الاحكام العرفيه والغني العمل بقانون الدفاع منذ مده طويله وقبل ان ياتي هذا المجلس الكريم أي قبل سنة ١٩٩٣.

ثالثاً: انا سأتكلم قانون بأمانه رجل القانون، هب اننا شطبنا (دون بيان الاسباب) او وضعنا انه يجب ان تكون هنالك اسباب مبرره وجاءت الاداره وقالت افضل فلان دون ان تبين الاسباب ما هو العقاب على الاداره عندما لا تبين الاسباب؟

سلطة الرقابيه هي محكمة العدل العليا كما قلنا ان بينت الاسباب وان لم تبين الاسباب المحكمه تبسط رقابتها على القرار الاداري. وبالتالي تقرر ما اذا كان القرار صحيحاً ام لا، وبالتالي حتى اذا قلنا دون بيان الاسباب لسبب اخلاقي نتذكر به في هذا المجلس يستطيع المتضرر اذا كان واقفاً من نفسه بانه لا يوجد سبب اخلاقي وراء هذا القرار يستطيع ان يتقدم بالطعن لدى محكمة العدل العليا.

وهب اننا قلنا يجب بيان الاسباب في الحاليين

هكذا من الاجل

نفس الشيء، لا يوجد عقاب على الإدارة إذا ما بينت الأسباب حتى لو كان مذكور بالنص أنه يجب بيان الأسباب. ولذلك سيدي الرئيس اعتقد ان القرار الاداري غير محصن ولكن القرار الاداري اعطى لسلطة الإدارة ان لا تبين الأسباب حتى لا توضح احدا وحتى اذا ادعى الشخص المتضرر من القرار لانه ارتكب هذه المخالفة الاخلاقية تطوى المسألة ولا تنتشر على الكافة. وبالتالي نحترم مؤسساتنا ولا نشيع عنها ما يجرح الاخلاق العامة او يجرح العادات العربية الاسلامية الحقيقية.

ثم اريد ان اكرر ما ذكره الزميل عبد الرؤوف بان كل الذين ذكرهم الاستاذ محمد عويضة فصلوا بقرار عرفي ايام ان كانت الاحكام العرفية بقرار من الحاكم العسكري العام واذا لم يكن كذلك، ارى الاستاذ محمد عويضة يحضر نفسه لنقطة نظام يمكن المعلومه خطأ. واذا لم يكونوا قد فصلوا كذلك لم يكن قانون محكمة العدل العليا الذي تسير عليه في هذه الايام لم يكن معمولاً به، فقد جاء هذا القانون كما تعلمون اثناء المجلس الحادي عشر في عام ١٩٩١ وهو نافذ المفعول حتى هذه الساعة. ارجو ان اكون قد اوضحت.. شكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عويضة نقطة نظام.

الدكتور محمد عويضة: شكراً معالي الرئيس. نقطة النظام تتعلق بالمعلومة التي تعرض لها معالي الزميل ابو عصام، صحيح ان القرار

صدر بناء على امر الحاكم العسكري العام، لكنه غطي ومرر بهذه المادة. الحاكم العسكري اصدر امره والمجلس المختص نفذ هذا الامر بهذه المادة.

وصحيح اننا مع محكمة العدل العليا ورقابتها على القرارات وعدم تحصين هذه القرارات لكن لماذا نضع مثل هذه المادة وراثتها عرفية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عمارين. الدكتور نزيه عمارين: شكراً سيدي الرئيس.

لقد اشار معالي وزير العدل بأن القرارات الادارية لا يجوز ان تكون محصنة وهذا قانون لكن في هذه المادة هناك تحصين للقرار الاداري وهذا لا يجوز وهذه مخالفة قانونية ودستورية.

ثانياً: ما تفضل به معالي وزير التعليم العالي وقال انه قد تكون هناك اسباب اخلاقية لا يجوز الاشارة اليها. انا اعتقد ان القانون وجد للردع وليس للعقاب بشكل عام، وشطب هذه الفقره بالذات تعطينا حصانة اكثر وتمنع أي انسان تخول له نفسه ان يرتكب أي جريمة اخلاقية ان لا يرتكبها اعتقد ان في هذا تحصين لمعادلتها وليس العكس. ولذلك انا مع شطب هذه الفقره (دون ابداء الاسباب). وبالعكس لا يوجد في العالم قانون يعطي الحق لأي جهة ادارية ان يفصل أي عامل او موظف عن ابداء الاسباب. اتمنى على وزير العدل ان يشير الى أي قانون في أي دستور في العالم في دوله غير عرفية، يكون فيه مثل هذه المادة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور النصور.

معالي وزير التعليم العالي:

احب ان اعرف من الزميل ومن سبقه ان يثبت لي اين التحصين في هذه المادة؟ كلمة تحصين هي تعبير قانوني كلمة تحصين تعني عدم حق الشخص الذي وقعت عليه العقوبة بالذهاب الى القضاء هذه هي كلمة تحصين كلمة تحصين تعني انك تفصل ولا تستطيع ان تشتكي.

هذا القانون وكل قانون وكلامي المسجل هذا يعتبر دليلاً على تفسير المادة اذا وقع خلاف كما يعلم الزميل. هذه المادة اذا صدر قرار بفصل موظف في الجامعة قابلاً للطعن ولا تكف الطعن وارجو ان اسمع من أي قانوني في هذه القاعة يقول ان هذه المادة تحرم الموظف من حق الطعن.

هذه المادة تقول عدم ابداء الاسباب حتى لا توضح وليس حتى تخفي عن المحكمة، لا يوجد انسان هنا لا يحاكم كلنا تحت القضاء وتحت القانون. فرجاءاً الدكتور نزيه هذه ليست مادة تحصين وارجو الموافقة عليها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة اخذت منا نقاش وهي تستحق ذلك وجهات النظر واضحة، انكركم بالاقتراحات هناك من يقول لا بد من ابداء الاسباب وهناك من يقترح شطب الفقره كامله وهناك من يقول بابقاء هذا الفقره كما وردت. هذه الافكار الثلاثة اتيح للزملاء الدفاع عنها او معارضتها، اذا كان هناك افكار جديدة في هذه الفقره يكون مناسب ان نستمع لها لكني

اعتقد اننا اعطينا هذه النقاط الثلاث ما يكفي من التوضيح. الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

اريد ان اقترح اقتراح لا يؤثر على المادة ولا يؤثر على حق القاضي، شطب كلمة (دون بيان الاسباب) فقط وكفى الله المؤمنين القتال، ونذهب الى محكمة العدل العليا وعندها تصبح الاداره مضطرة لبيان اسبابها.

وليكن معلوماً ان معظمنا الذي يتحدث في أي حادثه اخلاقية يطلب الكتمان والاستعانة على قضاء حوائجنا بالكتمان حفظاً لاعراض الناس وطلباً لعدم تفشي الفاحشه، وخشية ما يترتب على مثل هذه القضايا من ضرر. ان اقتراحي لا يؤثر على حق هذا المعلم ان يشتكي فتكون الاداره مضطرة لبيان اسبابها... شكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

انا رغم قناعتني بما ذكره معالي وزير العدل ان المادة ليست محصنة فعلاً، وان قانون محكمة العدل العليا الذي انجزناه اوضح هذه القضية. لكن لا ارى مبرراً لمباتها لان فيها هذه الرائحه العرفية، يعني انا اميل الى الاقتراح الذي ذكره معالي الاخ ابو عصام، مع انني اعتقد ان القضايا الاخلاقية احياناً لماذا التكتّم عليها يعني الاصل ان توضح (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين).

ولذلك اؤيد اقتراح الاخ ابو عصام كحل وسط... وشكراً.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيوخ جمو.
السيد عبد الباقي جمو: شكراً معالي الرئيس.
أولاً: هذا المجلس أقر عدم تحصين القرارات الإدارية.
ثانياً: هذه المادة لا تشير لا من قريب ولا من بعيد أن فيها نصاً يحصن القرارات الإدارية.
ثالثاً: لا يجوز مطلقاً أن نقول فلنفضح لأن الدين أمر بالستر ولا يجوز مطلقاً أن يعاقب انسان باتهام فاحشة إلا بالدليل الشرعي وهذا غير متوفر فالقترح التصريت على الاقتراحات وعلى المادة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الأستاذ عبد العزيز جبر.
السيد عبد العزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم الحقيقة كرر معالي أبو زهير في القضايا الأخلاقية الأصل في القانون أن ينص على هذه القضية، يعني أن تستر وراء هذه القضية كما قال الزميل الدكتور محمد الحاج حتى قضية الزنا في الإسلام يلزم أربعة شهود حتى تعلن (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) للتكتم غير وارد.

الحقيقة الذي يرتكب مثل هذه الجريمة يجب أن يحاكم وتعلن عقوبته، وهذه ناحيه مهمه جداً.
القضية الثالثة والأخيرة أنا أوافق الزميل أبو عصام بشطب هذه العبارة، لأنه يا اخوان ليس جميع الناس يستطيعوا أن يصلوا الى القضاء كثير من الناس من العمال من الموظفين، لا يستطيعوا الوصول الى القضاء والتقاضى قليل

من الناس الذين يعرفون هذه القضية ويدفعون الاموال كرسوم وغيرها.
لذلك ارجو ان تشطب هذه... وشكراً.
معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور العكايلة.
الدكتور عبد الله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.
كثر الكلام عن القضايا الأخلاقية، هذه القضايا التي يقال عنها أولاً هذا المجلس مجلس رسم سياسات عليا للتعليم وليس مجلس تأديب في الدرجة الأساسية.

المجالس المختصة للتأديب في الجامعات هي التي تتولى محاسبة اعضاء هيئة التدريس او الموظفين فكل له مجلس تأديب خاص به.
القضية الاخلاقية الذين يرتكبون القضايا الاخلاقية صغار وجبناء ولا يستطيعون ان يصمدوا امام المسؤول للوهلة الاولى وللاستدعاء الاول يقال له قدم استقالتك والا تحول الى القضاء. فلا يغطي القول بالحفاظ على الاخلاق بمادة فيها روح العرفيه من حيث لا اقول انها محصنه امام القضاء، ولكن هي اطلاق ليد صاحب القرار الاداري ان يبدأ العزل كما يشاء وسيدخل تحت هذه المادة اسباب متعدده غير القضايا الاخلاقية اذا كان المقصود الحفاظ على الستر الذي تنادون به، فان الذي يرتكب هذه القضايا هو اصغر واجبن من ان يواجه او يمضي الى القضاء، ولذلك بمجرد ان يستدعى من مسؤوله المباشر ويقال له قدم استقالتك والا ستحول الى مجالس مختصه سيفعل.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣١)

الى حين صدور الانظمة الخاصه بالجامعه يعمل بأنظمة الجامعة الاردنيه وذلك بنسبة اتفاقها مع احكام هذا القانون.

قرار اللجنة:

المادة (٣١) موافقه.

معالي رئيس المجلس: القرار للمجلس؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٢)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمه لتنفيذ احكام هذا القانون بتسيب من المجلس.

قرار اللجنة:

المادة (٣٢) موافقه.

معالي رئيس المجلس:

المادة مطروحه للمجلس؟ موافقه.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٣٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة:

المادة (٣٣) موافقه.

معالي رئيس المجلس: الماده مطروحه للمجلس؟ موافقه. القانون ككل؟ موافقه.

- وهذا هو نص مشروع قانون جامعة آل البيت لسنة ١٩٩٧ كما اقره مجلس النواب -

انا مع شطب هذه الماده وليس مع الاقتراح الذي تقدم به معالي عبد الرؤوف الروابده، لانها ستبقى مطلقه في يد المجلس ومرة اخرى هذا المجلس مجلس رسم السياسات العليا للتعليم وليس مجلس تأديب... شكراً.
معالي رئيس المجلس: اعتقد أننا بحثنا فيها باستفاضة دعونا نطرح اقتراحاتنا. هناك بداية اقتراح شطب الفقرة (ب) كلها من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (١٧) من (٥١).

معالي رئيس المجلس:

لم ينجح الاقتراح هناك اقتراح بشطب عبارة (دون ابداء الاسباب) من مع هذا المقترح؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام: (٢١) من (٥١).

معالي رئيس المجلس:

(٢١) من (٥١) ولم ينجح الاقتراح، هناك اقتراح باضافة مع ابداء الاسباب. من مع هذا الاقتراح؟ ايضا لم ينجح الاقتراح.

الفقره كما وردت في المشروع وقرار اللجنة عليها بالموافق، من مع قرار اللجنة؟؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام: (٣١) من (٥٠).

معالي رئيس المجلس:

(٣١) من (٥٠) ونقر الفقره بقرار اللجنة. الماده ككل؟ موافقه.

السيد المقرر:

هكذا من المرحول

مشروع قانون جامعة آل البيت

رقم () لعام ١٩٩٧

كما أقره مجلس النواب

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون جامعة آل البيت رقم) لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الجامعة:	جامعة آل البيت
اللجنة:	اللجنة الملكية للجامعة
الرئيس:	رئيس الجامعة
المجلس:	مجلس التعليم العالي
مجلس الجامعة :	المجلس المشكل بموجب المادة (١٤) من هذا القانون
العميد:	عميد الكلية أو عميد النشاط الجامعي
المدير:	مدير أي معهد أو مركز أو وحدة من وحدات الجامعة
الكلية:	أي كلية من كليات الجامعة
المعهد:	أي معهد من معاهد الجامعة
المركز:	أي مركز من مراكز الجامعة
القسم:	أي قسم أكاديمي من أقسام الجامعة
العاملون في الجامعة:	الأشخاص المنفردون للعمل في الجامعة بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون ومساعدو التدريس والبحث ومدرسو اللغات والموظفون والمستخدمون.

الحرم الجامعي: المباني والأراضي والحدائق والساحات ومرافق الخدمات التابعة للجامعة المخصصة لأعمالها ونشاطاتها سواء ما وقع منها في مقر الجامعة أو خارجه.

المادة (٣)

تؤسس في المملكة الأردنية الهاشمية مؤسسة وطنية رسمية للتعليم العالي ذات أهداف علمية اسلامية عالمية تسمى جامعة آل البيت يكون مقرها محافظة المفرق ولها أن تنشئ فروعاً ومراكز ومكاتب لها داخل المملكة وخارجها.

المادة (٤)

للجامعة شخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، ولها أن تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفة، ولها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض، وقبول التبرعات عن طريق الوقف والمنح والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض هذه التبرعات مع الغرض الأصلي الذي نشئت من أجله، ولها أن تكتب عنها في الاجراءات القضائية أو الناشئة عن أعمالها المحامي العام المدني، أو أي محام تعينه لهذه الغاية.

المادة (٥)

تهدف الجامعة الى خدمة المجتمع الأردني والمجتمعات الإسلامية والمجتمع الانساني بالوسائل الممكنة وأهمها:

- أ- تأهيل الطالب في علوم الدين والدنيا تأهيلاً متوازناً وتدريبه على الافادة من مصادر المعرفة الإسلامية والمنهج العلمي ليكون قادراً على إبراز الصورة الحقيقية للإسلام من حيث كونه طريقة حياة ومنهج عمل.
- ب- تأهيل الطالب في معرفة اللغة العربية ولغات الشعوب الإسلامية واللغات الأخرى لاتاحة الفرصة له للافادة المباشرة من المعارف المدونة بهذه اللغات، ولتكون وسيلة للاتصال مع العالم.
- ج- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليا وخاصة البحوث المتخصصة في شؤون العالم الاسلامي.
- د- توفير الاطار العلمي للتقريب ما بين أتباع المذاهب الإسلامية وتعزيز قيم الحوار مع أهل الأديان والحضارات الأخرى، حتى تكون الجامعة صرحاً

هكذا من الأجل

للتجديد والاجتهاد وذلك بما تتيحه من احترام لحرية التفكير والتعبير وشمول النظرة.

- هـ- توثيق الروابط مع الجهات والمجامع والهيئات العلمية الإسلامية والعالمية.
- و- تنمية الشعور بالانتماء الى الحضارة الإسلامية وقيمتها والتعرف على تراثها وإنجازاتها والتعريف بهما بما في ذلك العمل على رقي الآداب والفنون وتقديم العلوم لدى المسلمين والسعي لاعادة ربط العلوم بأصولها الإسلامية.
- ز- بناء قدرات علمية متخصصة وتطويرها لتكون في خدمة المجتمعات الإنسانية عامة والمجتمع الأردني ومجتمعات العالم الإسلامي خاصة.

المادة (٦)

اللغة العربية هي لغة التدريس في كليات الجامعة ومعاهدها ومراكزها العلمية ولمجلس الجامعة أن يقرر استعمال لغة أخرى للتدريس مادة أو أكثر عندما تقتضي الضرورة ذلك.

المادة (٧)

أ- للجامعة لجنة ملكية مؤلفة من (١٨) عضواً من ذوي الرأي والخبرة، يكون من بينهم عشرة على الأقل من الأردنيين ويكون الرئيس عضواً في اللجنة بحكم منصبه.

ب- يعين الملك أعضاء اللجنة وهو الذي يقبلهم ويقبل استقالاتهم.

ج- يكون سمو ولي العهد رئيساً للجنة الملكية وتنتخب اللجنة نائباً لرئيسها من بين أعضائها.

د- يكون تعيين عضو اللجنة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

المادة (٨)

تتولى اللجنة المسؤوليات والصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

أ- رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها.

- ب- دعم استقلال الجامعة العلمي والإداري والمالي واتخاذ جميع الوسائل المؤدية الى رفع شأنها وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها.
- ج- المساهمة في تأمين الموارد المالية للجامعة وتنظيم استثمار أموالها.
- د- مناقشة التقرير السنوي المقدم من رئيس الجامعة.
- هـ- مناقشة مشروع موازنة الجامعة.
- و- التوصية للمجلس بإنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية، وحقوق التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغاء تلك الحقوق كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.
- ز- التنسيب للمجلس بعدد الطلبة الأردنيين والأجانب المطلوب قبولهم في الجامعة لكل عام جامعي وأسس قبولهم والرسوم الجامعية المستوفاة منهم.
- ح- التنسيب للمجلس بمنح العاملين في الجامعة أي علاوات تراها ضرورية لمصلحة الجامعة وتعديل هذه العلاوات والفائز.
- ط- التنسيب للمجلس بالموافقة على قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الخارجية.
- ي- مناقشة اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي بين الجامعة والمؤسسات والهيئات والمنظمات الإسلامية والاجنبية والاقليمية والدولية والتوصية الى المجلس بالموافقة عليها.
- ك- التوصية للمجلس بتعيين نواب الرئيس والعمداء ومديري المعاهد بناءً على تنسيب من الرئيس.
- ل- مناقشة مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها الى الجهات المختصة.

المادة (٩)

أ- يجوز للجنة أن تفوض بعض صلاحياتها بقرار منها الى رئيسها أو الى اللجان المنبثقة عنها من أعضائها بما في ذلك الأمور المالية.

هكذا من الأهل

ب- يجوز لأي من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون أن يفوض بعض صلاحياته بقرار منه إلى أي من اللجان المنبثقة عنه من أعضائه بما في ذلك الأمور المالية.

المادة (١٠)

أ- يشترط في الرئيس أن يكون أردنياً برتبة الأستاذية.
ب- مدة رئاسة الرئيس (٤) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

المادة (١١)

رئيس الجامعة مسؤول عن إدارة شؤونها، ويمارس المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به وفقاً لأحكام هذا القانون بما في ذلك:

أ- إدارة شؤون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية وغيرها واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ العمل وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

ب- تمثيل الجامعة أمام جميع الجهات والسلطات والهيئات والأشخاص وتوقيع العقود والاتفاقيات الخاصة بها.

ج- دعوة مجلس الجامعة إلى الاعتقاد ورئاسة اجتماعاته والإشراف على توثيق قراراته ومتابعة تنفيذها.

د- تقديم تقرير إلى اللجنة في نهاية كل سنة جامعية عن أداء الجامعة وشؤونها المختلفة وأي اقتراحات يراها مناسبة.

هـ- تنفيذ موازنة الجامعة وإصدار أوامر الصرف الخاصة بالمصروفات الجامعية وفقاً للأنظمة المالية الصادرة بمقتضى هذا القانون.

و- تعليق الدراسة كلياً أو جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى أنها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار، وإذا زادت مدة تعليق الدراسة على أسبوعين فإن على الرئيس عرض الأمر على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار في هذا الإجراء.

ز- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

المادة (١٢)

أ- يعاون الرئيس نائب أو أكثر يقوم بالأعمال والصلاحيات التي يكلفه الرئيس القيام بها.

ب- يشترط فيمن يعين نائباً للرئيس أن يكون برتبة الأستاذية.

ج- يعين نواب الرئيس بقرار من المجلس بناءً على توصية من اللجنة وتنصيب من الرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

د- يكلف الرئيس أحد نوابه ليتولى بالوكالة القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه. وفي حالة شغور منصب الرئيس ينتدب رئيس اللجنة أحد نواب الرئيس ليقوم بأعمال الرئيس إلى حين تعيين رئيس أصيل للجامعة.

المادة (١٣)

لرئيس أن يفوض خطياً إلى أي من نوابه أو من مساعديه أو من العمداء أو من المديرين في نطاق وظيفة كل منهم بعض الصلاحيات المخولة إليه بمقتضى هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه بما في ذلك صلاحياته في الأمور المالية وأن يحدد شروط ممارسة الصلاحيات التي يشملها التفويض.

المادة (١٤)

للجامعة مجلس يسمى "مجلس الجامعة" يؤلف برئاسة رئيس الجامعة وعضوية كل من:

أ- نائب أو نواب الرئيس.

ب- العمداء ومدراء المعاهد.

ج- عضو هيئة تدريس من كل كلية تنتخبه الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع العام الجامعي لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز زيادة عدد ممثلي أي من الكليات بقرار من اللجنة بناءً على تنصيب الرئيس في ضوء عدد أعضاء هيئة التدريس في كل كلية.

د- ثلاثة على الأقل من مديري المراكز والوحدات الإدارية والدوائر في الجامعة يعينهم الرئيس لمدة سنة قابلة للتجديد.

هذا من الأعمال

ب- لرئيس مجلس الجامعة أن يدعو أي شخص له علاقة في موضوع يبحثه مجلس الجامعة لحضور الاجتماع دون أن يكون له حق التصويت.

المادة (١٥)

يمارس مجلس الجامعة الصلاحيات المحددة في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وخاصة ما يلي:

- أ- منح الدرجات والشهادات العلمية والفخرية.
- ب- التنسيب إلى اللجنة بأعداد الطلبة الأردنيين والأجانب الذين يمكن قبولهم في الجامعة وأسس قبولهم.
- ج- وضع تعليمات قبول الطلبة الأجانب للجامعة وفقاً لأسس القبول التي يقرها المجلس.
- د- إقرار الخطط الدراسية.

هـ- تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وثبيتهم ونقلهم ولديهم وإعارتهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي والاجازات بغير راتب وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية والأكاديمية ونشاطاتهم في البحث.

و- إيفاد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدتي البحث والتدريس وأي أمور أخرى تتعلق بالإيفاد وشؤون البعثات العلمية والتدريب.

ز- إنشاء كراسي علمية.

ح- إنشاء الأقسام والبرامج الأكاديمية ودمجها وإلغاؤها.

ط- التنسيب للجنة بحقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس في الجامعة وبإلغائها كلياً أو جزئياً وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة.

ي- التنسيق بين الكليات والمعاهد.

ك- مناقشة الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة ورفعها إلى اللجنة.

ل- دراسة إنشاء الكليات الجامعية والمعاهد والمراكز العلمية والتنسيب بذلك إلى اللجنة.

- م- وضع التعليمات الخاصة بالمراكز العلمية في الجامعة.
- ن- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالجامعة ورفعها إلى اللجنة.
- س- توثيق علاقة الجامعة بالجامعات الأخرى والمعاهد والمراكز العلمية وبخاصة الإسلامية منها.

ع- مناقشة مشاريع تنظيم نشاطات الطلبة وإقرارها.

ف- قبول الهبات والتبرعات والهدايا والوقف والمنح من الجهات الداخلية بتكسيب من الرئيس.

ص- النظر في أي أمور أخرى يعرضها الرئيس عليه.

المادة (١٦)

أ- لكل كلية عميد مسؤول عن شؤونها التعليمية والإدارية والمالية والبحث العلمي فيها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، ولكل معهد مدير يمارس صلاحيات العميد.

ب- يجوز تعيين عمداء آخرين غير عمداء الكليات لتولي مسؤولية أنواع أخرى من النشاط الجامعي ويقومون بمهامهم التي يحددها هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

ج- يكون تعيين العميد أو مدير المعهد بتكسيب من الرئيس وتوصية من اللجنة وإقرار من المجلس، لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة.

د- يشترط فيمن يعين عميداً أو مدير معهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز عند الضرورة تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس من الرتب الأخرى قائماً بأعمال العميد أو مدير المعهد.

هـ- يقدم العميد ومدير المعهد تقريراً سنوياً إلى الرئيس في موعد يحدده الرئيس عن الأداء التعليمي والبحث العلمي وسائر أنواع النشاط في الكلية أو المعهد بحيث يحتوي التقرير تقييماً للإنجازات السابقة واستشرافاً للمستقبل.

و- يقدم العمداء المنصوص عليهم في الفقرة ٢/١ من هذه المادة للرئيس تقريراً سنوياً عن أنشطة وحداتهم.

هذا من الأصل

المادة (١٧)

- أ- للرئيس أن يعين نائباً أو أكثر للعميد أو لمدير المعهد بناءً على تنسيب من العميد أو مدير المعهد وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد، ويتولى نائب العميد أو مدير المعهد المهام والأعمال التي يكلفه العميد أو مدير المعهد القيام بها وممارسة الصلاحيات التي يفوضها إليه.
- ب- يشترط فيمن يعين نائباً للعميد أو لمدير المعهد أن يكون برتبة الأستاذية ويجوز تعيين أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن لم يشغلوا رتبة الأستاذية قائماً بأعمال نائب العميد أو مدير المعهد.
- ج- يكلف العميد أو مدير المعهد أحد نوابه ليتولى القيام بأعماله وممارسة صلاحياته عند غيابه وفي حالة عدم وجود نائب له أو شغور منصب العميد أو مدير المعهد يكلف رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس للقيام بأعمال العميد إلى حين تعيين عميد أصيل أو مدير معهد أصيل.

المادة (١٨)

يكون لكل كلية أو معهد مجلس يسمى مجلس الكلية أو المعهد يؤلف من:

- أ- عميد الكلية أو مدير المعهد رئيساً
- ب- نائب أو نواب العميد أو مدير المعهد.
- ج- رؤساء الأقسام.
- د- عضو هيئة تدريس عن كل قسم ينتخبه أعضاء ذلك القسم لمدة سنة قابلة للتجديد.

المادة (١٩)

- أ- يعين المجلس بناءً على ترصية من اللجنة وتنسيب من الرئيس مجلساً مؤقتاً للكلية المستحدثة أو المعهد المستحدث ويتألف المجلس المؤقت من خمسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ويجوز عند الضرورة تعيين عضوين على الأكثر في المجلس المؤقت من ذوي الخبرة والكفاءة.
- ب- يعين المجلس رئيساً للمجلس المؤقت يتولى رئيس المجلس المؤقت صلاحيات عميد الكلية أو مدير المعهد.

- ج- يتولى المجلس المؤقت صلاحيات مجلس الكلية أو المعهد ومجالس الأقسام فيها، وتنتهي مدة المجلس المؤقت عندما يتوالى في الكلية أو المعهد قسمان على الأقل يضم كل منهما ثلاثة أعضاء كحد أدنى.

المادة (٢٠)

يمارس مجلس الكلية أو المعهد المسؤوليات والصلاحيات التالية:

- أ- اقتراح الخطط الدراسية في الكلية أو المعهد وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيهما.
- ب- إقرار المناهج الدراسية التي تقترحها مجالس الأقسام.
- ج- إقرار شروط قبول الطلبة في الأقسام وفق الأسس المعتمدة الخاصة بذلك.
- د- الاشراف على تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في الكلية أو المعهد بالتنسيق مع الجهات المختصة في الجامعة.
- هـ- الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية أو المعهد والتنسيق بين الأقسام المختلفة فيهما.
- و- تنظيم إجراءات الامتحانات في الكلية أو المعهد والاشراف عليها والتداول في نتائجها الواردة من الأقسام المختصة للبت فيها.
- ز- التنسيب إلى مجلس الجامعة بملح الدرجات العلمية والشهادات.
- ح- التوصية في جميع الأمور المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد وغيرهم من القائمين بأعمال التدريس فيهما من محاضرين مفرغين ومساعدتي تدريس والنظر في تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإعارتهم وإيفادهم ومنحهم الاجازات وقبول استقالاتهم وغير ذلك من الأمور الجامعية بموجب أحكام الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى هذا القانون.
- ط- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للكلية أو المعهد.
- ي- النظر في المسائل التي يحيلها عليه عميد الكلية أو المعهد.
- ك- أي صلاحيات أخرى منصوص عليها في الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

هكذا من المرحل

المادة (٢١)

- أ- لكل قسم من أقسام الكلية أو المعهد مجلس يتألف من رئيس القسم وجميع أعضاء هيئة التدريس فيه.
- ب- يمارس مجلس القسم المسؤوليات والصلاحيات التالية:
 - ١- تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية أو المعهد حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية أو المعهد.
 - ٢- تنسيق المناهج التدريسية للمواد في القسم والتوصية بها الى مجلس الكلية أو المعهد.
 - ٣- التداول في توزيع المواد والمحاضرات والتنسيق بذلك إلى عميد الكلية أو مدير المعهد.
 - ٤- النظر في النتائج النهائية للمواد قبل رفعها الى عميد الكلية أو مدير المعهد.
 - ٥- تنظيم البحث العلمي والدراسات العليا في القسم بالتنسيق مع الجهات المختصة.
 - ٦- رفع التوصيات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في القسم من تعيين وترقية ونقل واجازات وغيرها الى مجلس الكلية أو المعهد وذلك مع مراعاة عدم اشتراك عضو هيئة التدريس في النظر في الترقية أو التعيين في مرتبة أعلى من مرتبته.
 - ٧- إبداء الرأي في أي موضوعات يعرضها عميد الكلية أو مدير المعهد أو رئيس القسم.
- ج- يعين الرئيس بناءً على تنسيب من عميد الكلية أو مدير المعهد رئيس القسم من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون رتبة الأستاذية لمدة سنة قابلة للتجديد، ويجوز تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس في القسم ممن لا يحملون رتبة الأستاذية قائماً بأعمال رئيس القسم.

المادة (٢٢)

- أ- أعضاء هيئة التدريس في الجامعة هم:

- ب- الاساتذة المشاركون.
- ج- الاساتذة المساعدون.
- د- المدرسون.

المادة (٢٣)

- أ- يجتمع كل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون دورياً بدعوة من رئيسه أو من يلوب عنه في حالة غيابه، وللرئيس عند الضرورة دعوة أي منها للاجتماع.
- ب- لنصف أعضاء أي مجلس على الأقل تقديم طلب للاجتماع وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال أسبوعين على الأكثر.

المادة (٢٤)

- أ- يتحقق النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة واللجان المنبثقة عنها وأي مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بحضور الأغلبية المطلقة من الأعضاء.
- ب- تصدر قرارات اللجنة وكل مجلس من المجالس المشكلة بموجب أحكام هذا القانون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحضور، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح.

المادة (٢٥)

- أ- يقسم رئيس اللجنة وأعضاؤها من الأردنيين اليمين التالية أمام الملك: "قسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحافظ على رسالة الجامعة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص".
- ب- يقسم نواب الرئيس والعمداء ومدراء المعاهد وأعضاء هيئة التدريس الأردنيون قبل مباشرة أعمالهم وكذلك المعينون منهم قبل نفاذ هذا القانون اليمين المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أمام الرئيس، أما غير الأردنيين فيقسمون أمام الرئيس اليمين التالية:

هكذا من الأهل

"أقسم بالله العظيم أن أحافظ على شرف المهنة وأن أقوم بواجبي بكل أمانة وإخلاص وأن لا أقوم بأي عمل يتعارض مع سيادة المملكة الأردنية الهاشمية وسلامتها".

المادة (٢٩)

أ- للجامعة ميزانية مستقلة خاصة بها يدها الرئيس ويناقشها مجلس الجامعة واللجنة وترفع إلى المجلس لإقرارها.

ب- تتكون موارد الجامعة من :

- ١- الرسوم الجامعية.
 - ٢- ريع أموالها المنقولة وغير المنقولة.
 - ٣- ريع الأوقاف التي توقف على الجامعة من الأموال المنقولة وغير المنقولة.
 - ٤- المنح والهبات والإعانات والتبرعات التي تقدم إلى الجامعة.
 - ٥- حصة الجامعة من الرسوم المقررة والتي تفرض لحساب الجامعات الرسمية.
 - ٦- ملحة سنوية تخصص للجامعة في الموازنة العامة للدولة.
 - ٧- دخل المراكز والمرافق الجامعية.
 - ٨- أي موارد أخرى تتسجم مع أهداف الجامعة.
- ج- تدبر الجامعة أموالها وتتفق منها وفق نظام يصدر بموجب أحكام هذا القانون.
- د- تحصل أموال الجامعة وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به وأي تشريع آخر يحل محله أو يبدله.

المادة (٢٧)

تتمتع الجامعة بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة (٢٨)

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تتولى الجامعة داخل الحرم الجامعي، بشكل مباشر أو عن طريق الغير، القيام بجميع الأعمال وتوفير الوسائل التي تحقق أهدافها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك إقامة الأبنية والمنشآت التي تحتاج إليها وفقاً للتخطيط الذي تقررته والمخططات والتصاميم التي تراها مناسبة وتقديم الخدمات العامة داخل حرمها وتوافر المرافق الضرورية لها.

المادة (٢٩)

يتولى ديوان المحاسبة مراقبة حسابات الجامعة وتلقيها واللجنة بالإضافة إلى ذلك تعيين منقفي حسابات قانونيين وتحديد أتعابهم.

المادة (٣٠)

أ- تحدد شروط وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعارين والمتقاعين ومساعدتي البحث والتدريس والموظفين والمستخدمين وجميع العاملين في الجامعة وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم وقبول استقلالهم وإنهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم الوظيفية والمالية وشؤون الإسكان وسائر الشؤون المتصلة بعملهم الجامعي بموجب أنظمة تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

ب- على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي نظام صادر بمقتضاه للمجلس إنهاء خدمات أي من العاملين في الجامعة دون إبداء الأسباب على أن يقتزن قراره بالإرادة الملكية السامية إذا كان تعيين الشخص الذي أنهيت خدماته قد اقتزن بها، وتكفل له جميع استحقاقاته المالية عن خدماته في الجامعة.

المادة (٣١)

إلى حين صدور الأنظمة الخاصة بالجامعة يعمل بأنظمة الجامعة الأردنية وذلك بمسبة اتفاقها مع أحكام هذا القانون.

هكذا من الأجل